جامعة محمد بوضياف- المسيلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم :العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
الميدان : العلوم السياسية
التخصص: علاقات دولية

بعنوان :

تأثير جائحة وباء كورونا على الأمن الإقتصادي للدول

إعداد الطالب:
- حماني تميم

إشراف الدكتورة:
- بهولي لبنى

تاريخ المناقشة :...../...../2020
لجنة المناقشة مكونة من السادة :

د/.....(أستاذ، جامعة المسيلة) رئيسا
د / .....(أستاذ محاضر أ، جامعة المسيلة) مشرفا و مقررا
د/.....(أستاذ محاضر "أ"،جامعة المسيلة) مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

جامعة محمد بوضياف- المسيلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم :العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
الميدان : العلوم السياسية
التخصص: علاقات دولية

بعنوان :

تأثير جائحة وباء كورونا على الأمن الإقتصادي للدول

إعداد الطالب:
- حماني تميم

إشراف الدكتورة:
- بهولي لبنى

تاريخ المناقشة :...../...../.....

لجنة المناقشة مكونة من السادة :

د/.....(أستاذ، جامعة ورقلة) رئيسا
د / .....(أستاذ محاضر أ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د/.....(أستاذ محاضر "أ"،جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية2019-2020:

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما

الله عز وجل

وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا

سورة الإسراء الآية 24.

إلى والدي العزيزين، حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى إخوتي وأخواتي....

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

شـــــكر وتقـــــــدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي، لإنجاز هذ العمل المتواضع بمنه وجود وكرمه، القائل في محكم تنزيله.

وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ .....(7) إبراهيم

كما أتقدم بالشكر والتقدير الخالص إلى الأستاذة المشرفة : " **بهولي لبنى**"

التي سهلت لي طريق العمل ولم تبخل علي بنصائحها القيّمة فوجهتني حين الخطأ وشجعتني حين الصواب، فكانت نعم المشرفة.

كما أشكر جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف – المسيلة- الذين درسوني، والذين لم أتشرف بالتمدرس لديهم، شكرا خالصاً، على كل حرف تعلمته منهم.

ولا أنسى أن أتقدم بكل احترامي إلى من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا .

وفي الأخيرأحمد الله عز وجل الذي أنعم علي بإنهاء هذا العمل المتواضع

فهرس

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	VII
مقدمة	4
الفصل الأول:الإطار المنهجي	
تمهيد	5
المبحث الأول: جائحة كورونا	9
المطلب الأول: تعريف جائحة وباء كورونا	9
المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن ـهم الأولئة عبر التاريخ	10
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقتصادي	18
المطلب الأول: تعريف الأمن الإقتصادي	1
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الإقتصادي	20
المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لتأثير الأوبئة على الأمن	22
الفصل الثاني : تداعيات كورونا إقتصادياً، وأليات مواجهتها	
تمهيد	46
المبحث الأول: تداعيات كورونا على القطاعات الإقتصادية	56
المطلب الأول: قطاع السياحة و السفر	56
المطلب الثاني: قطاع الصناعة	62
المبحث الثاني: أليات مواجهة الآثار السلبية لوباء كورونا على الأمن الإقتصادي للدول.	63
المطلب الأول: السياسات الحكومية	63
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في التخفيف من الآثار الإقتصادية السلبية لوباء كورونا.	65
الفصل الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة آثار الأوبئة التخفيف من تداعياتها الإقتصادية	71
الخاتمة	80
قائمة المراجع	82

مقدمة

مقـــدمـــــــة:

إنتشرت جائحة COVID-19 من الصين إلى العالم بأسره، حيث لم يقتصر خطر الوباء على تهديد الأرواح بسبب العدوى فحسب، بل أدى أيضًا إلى ضغط نفسي كبير وهائل، ليواجه العالم فيما بعد مجموعة من التحديات، ومن بينها التحدي الإقتصادي حيث تعرضت جميع القطاعات الإقتصادية دون استثناء لأضرار جسيمة؛ ومع ذلك، فإن نطاق الضرر يختلف من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. فبحلول منتصف فبراير، كان النقل الجوي العالمي قد نقل الفيروس بالفعل إلى جميع قارات العالم، وبحلول منتصف مارس، كان الوباء قد وصل إلى 146 دولة وبحلول 15 أبريل، اقتربت الحالات المؤكدة من 2 مليون حالة، مما تسبب في وفاة أكثر من 125000 إنسان في أكثر من 200 دولة، لتصل فيما بعد إلى أكثر من 6 ملايين حالة مؤكدة وأكثر من 370 ألف حالة وفاة على مستوى العالم بسبب جائحة COVID-19.

في الجزائر واعتبارًا من 31 مايو 2020، و وفقًا للموقع الرسمي لوزارة الصحة الجزائرية، كان هناك 9394 حالة مؤكدة و 653 حالة وفاة بسبب COVID - 19 خلق هذا العدد الكبير نسبيًا من الإصابات والوفيات ضغطًا هائلاً على الحكومة الجزائرية ومقدمي الخدمات الطبية والرعاية الصحية وعامة الناس لذلك و في مواجهة إستحالة الحد من انتشار الفيروس ، فرض العالم بأكمله قيودًا على التنقل أعقب ذلك إلغاء حجوزات عدد كبير من الفنادق ورحلات الطيران، مما تسبب في تفشي البطالة وفقدان الدخل.

كان من الأهمية بمكان بالنسبة لـدول العالم الحفاظ على الأمن الاقتصادي من أجل مزيد من التنمية الاقتصادية وتوفير الشعور باليقين والضمان للأفراد المواطنين، مع ضرورة البحث عن حلول للتغلب على انتشار العدوى بين الناس، تسبب الحجر الصحي وعمليات الإغلاق العام الى تباطؤ اقتصاديات العالم، كما أدت الى تغيرات في الأسواق والتي تجلت في انخفاض أسعار الموارد الطبيعية، مثل النفط أو الغاز الطبيعي بسبب انخفاض الطلب من المستوردين الرئيسيين للنفط الخام في العالم ، كالصين أو الدول الأوروبية وتراجع مداخيل عديد الدول التي تعتبر المواد الأولية المصدر الرئيسي في تمويل ميزانيتها.

1- أهمية إختيار الموضوع:

تعتبر جائحة فايروس كورونا COVID-19 أكبر تحدٍ واجه البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، ليس بسبب عدد الوفيات أو رقعة إنتشار المرض فقط، ولكن أيضاً بسبب التأثيرات الواسعة الناتجة عن الوباء والتي مست كل نواحي حياة البشر، ومن أهم النواحي التي شملها تأثير الوباء نجد النواحي الإقتصادية عموماً، إذ أن فقدان الناس للشعور بالأمن بشكل عام و الأمن الإقتصادي بشكل خاص، مع ضرورات الإغلاق العام، و البطالة الإجبارية، وندرة السلع، وتوقف الخدمات، والحجر الصحي، جعل الإهتمام بالأمن الإقتصادي يتضاعف، ليصبح من أهم أولويات البحث

العلمي، من أجل محاولة فهم تأثيرات العوامل الفجائية و الأخطار اللاتماثلية على مستويات الأمن داخل الدول، مع الرغبة في فهم المعالجات النظرية في العلاقات الدولية لموضوع الأوبئة .

أ- **المبررات الموضوعية:** شكل وباء كورونا المستجد، تحدياً مهما للحكومات والدول في المجال الإقتصادي، بشكل يهدد أمنها و استقرارها، ويقوض تنميتها الإقتصادية، فأصبح الموضوع يشد أنظار الباحثين لفهم تأثيرات الوباء على الإقتصادات للدول ، والبحث عن سبل للتخفيف من حدة الآثار الجانبية التي لحقت بالأمن الدولي عموما و الإقتصادي خاصة.

ب- **المبررات الذاتية:** إن اعداد الرسالة يتطلب اختيار موضوع يتلاءم مع اهتمامات الباحث ويعود بالفائدة على من يطلع عليه، خاصة إذا كان الموضوع حديثاً، ومازال العالم إلى اليوم يعايشه، لا بل ولا يزال العالم عرضة لتهديداته وتهديدات مماثلة مستقبلاً.

2- **أدبيات الدراسة:** إن أهمية الموضوع وطبيعته تحتم على الباحث التطرق الى التفسيرات النظرية في العلاقات الدولية للأوبئة، ومن أجل ذلك تناولنا ماكتب في مجلة السياسة الدولية من مقالات تحت عنوان الأوبئة ونظريات العلاقات الدولية، إذ يتناول فيه نخبة من الأساتذة بالتحليل و التفسير التأثيرات المباشرة للأوبئة على سلوكات الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الأخرى وتفاعلها مع باقي الفواعل الدولية في أزمنة الأوبئة، مع تبيان دور الفواعل الدولية من جهة، وأهميتها و صعود أوهبوط تأثير كل منها في زمن الوباء.

كما تم استغلال مجموعة من الادبيات والدراسات السابقة ومن بين أهمها:

أ- كتاب جماعي دولي محكم بعنوان تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي و سبل مواجهتها، صادر عن المركز الديمقراطي العربي يتناول الأليات الإقتصادية لمواجهة الإنعكاسات السلبية لجائحة فايروس كورونا.

ب- كما تم استغلال ورقة بحثية بعنوان The Impat of corona virus on tourisme sector- An Analysti study، لمجموعة من الباحثين تناولت بالتحليل الأثار السلبية لجائحة وباء كورونا على قطاع السياحة عالمياً.

ت- كتاب تداعيات الجائحة، رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، لمجموعة من الباحثين، يتناول موضوعات متنوعة مثل

أصل ونشأة الفايروس بين الطبيعية و المصتعة، وكذا التداعيات الجيو-اقتصادية لوباء كورونا على العالم.

ث- دراسة بعنوان دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي-الأزمة العالمية 2020- للدكتور غبولي أحمد، والدكتور توايتية الطاهر، تتناول بالتفصيل أهم آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي من خلال دراسة مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي.

ج- بالإضافة الى مجموعة متنوعة من الأبحاث و الدراسات و المقالات في ذات الموضوع.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المشاكل التي واجهت الإقتصاد العالمي أثناء ذروة انتشار وباء فيروس كورونا، ومحاولة استشراف الحلول اللازمة لتفادي تكرار نفس المشاكل في حالة عودة الوباء في موجة جديدة حادة، أو ظهور وباء عالمي أخر مشابه لوباء كورونا كوفيد-19. وبناءاً عليه فإننا سعينا للإجابة على الإشكالية التالية:

3- الإشكالية: "إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأوبئة على الأمن الإقتصادي للدول؟"

حدود الإشكالية:

- **المجال المكاني:** تشمل دراستنا جميع الدول العالم، بما أن الجائحة عالمية ومست كل دول العالم تقريباً.
- **المجال الزماني:** مجال الدراسة يبدأ منذ بداية الإنتشار العالمي لفايروس كورونا ، وبداية إجراءات الإغلاق العام و الحجر الصحي الإجباري.

4- الأسئلة الفرعية: يمكن تبسيط الإشكالية في التساؤلات التالية:

أ- ماهو الأمن الإقتصادي؟

ب- هل مر على البشرية تهديدات مماثلة؟

ت- هل يمكن لنظريات العلاقات الدولية تفسير تصرفات الدول وقت أزمة الوباء؟

ث- هل هناك حلول يمكن من خلالها مواجهة تهديدات أمنية مماثلة ، مستقبلاً؟

5- الفرضيات:

أ- **الفرضية الرئيسية:** الأوبئة من التهديدات الأمنية الأكثر خطورة على أمن الدول بشكل عام ، والأمن الإقتثادي بشكل خاص.

6- المناهج المستخدمة:

حسب طبيعة الموضوع المتناولِ لمسألة الأمن الإقتصادي للدول في ظل جائحة كورونا فقد إستخدمنا ثلاث مناهج لتحليل الظاهرة:

المنهج التاريخي: أين تم سرد لمحة تاريخية عن الأوبئة التي مرت بها البشرية في فترات زمنية سابقة.

المنهج الموصفي: من المناهج شائعة الإستخدام في البخوث العلمية التي اعتمدناها لوصف الظاهرة و تأثيراتها.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأول: جائحة كورونا

المطلب الأول: تعريف جائحة كورونا[1]

فيروس كورونا 2019 (COVID-19) هو فيروس حمض نووي ريبي RNA، له مظهر نموذجي يشبه التاج تحت المجهر الإلكتروني بسبب وجود طفرات بروتين سكري على غلافه. ينتمي فيروس كورونا إلى عائلة من الفيروسات التي قد تسبب أعراضًا مختلفة مثل الالتهاب الرئوي والحمى وصعوبة التنفس والتهاب الرئة. هذه الفيروسات شائعة في الحيوانات عبر جميع أنحاء العالم ، ولكن عُرف عن حالات قليلة جدًا أنها تصيب البشر. استخدمت منظمة الصحة العالمية (WHO) مصطلح فيروس كورونا المستجد 2019 للإشارة إلى فيروس كورونا الذي أثر على الجهاز التنفسي لمرضى الالتهاب الرئوي في ووهان بالصين. في 29 ديسمبر 2019 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن الاسم الرسمي لفيروس كورونا الجديد لعام 2019 هو مرض فيروس كورونا (COVID-19) والاسم المرجعي الحالي للفيروس هو فيروس الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS-CoV-2). تتمثل أعراض الإصابة بفيروس كورونا-19 الأكثر شيوعًا في الحمى والسعال الجاف والتعب وبدرجة أقل الآلام والأوجاع، احتقان الأنف، ألم الحلق، و الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجيًا، حيث يصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة. يتعافى معظم المصابون (نحو 80 %) من المرضى دون الحاجة إلى علاج في المستشفى، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبًا من كل 5 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد- 19 حيث يعانون من صعوبة في التنفس. وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن والأشخاص الذين يعانون مشاكل صحية مثل إرتفاع ضغط الدم، أمراض القلب والرئتين، داء السكري والسرطان.[2]

المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن ـهم الأولئة عبر التاريخ

كرونولوجيا تطور الأوبئة في العالم:

تعتبر الأوبئة إحدى أعظم الكوارث في تاريخ البشرية عبر العصور، حيث تؤدي الى تدمير المجتمعات والقضاء على أمم و شعوب بأكملها كما قد تساهم في تحديد نتائج الحروب، ومع ذلك تم إيلاء القليل من الاهتمام لهذه الظواهر في العلوم الاجتماعية رغم أنها مهدت الطريق للابتكارات والتقدم في العلوم (بما في ذلك الطب والصحة العامة) والاقتصاد والنظم السياسية، وتعتبر كلمة الطاعون المشتقة من الكلمة اليونانية **plaga** والتي تعني حرفياً (ضربة أو كارثة)، كمصطلح عام لأي مرض وبائي يسبب ارتفاع معدل الوفيات، أو على نطاق أوسع ، كاستعارة لأي اندلاع مفاجئ لشر أو بلاء كارثي. ومن أهم الأوبئة التي اجتاحت العالم عبر التاريخ نجد:

---

[1]- نبيل بن عديدة ، « تأثير فايروس كورونا على علاقات العمل »، مجلة القانون العمل التوظيف، أوت 2020.

[2] - دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آصار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي (كوفيد-19) على الإقتصاد العالمي - الأزمة الاقتصادية العالمية 2020- العدد الخاص

أ- **الطاعون الأثيني عام 430 قبل الميلاد**: الطاعون الأثيني حدث موثق تاريخيًا حدث في 430-426 قبل الميلاد. خلال الحرب البيلوبونيسية ، بين دولتي أثينا واسبرطة. نشأ الطاعون الأثيني في إثيوبيا، ومن هناك انتشر في جميع أنحاء مصر واليونان. تضمنت الأعراض الأولية للطاعون الصداع والتهاب الملتحمة والطفح الجلدي الذي يغطي الجسم والحمى. ثم يسعل الضحايا دما، ويعانون من تقلصات مؤلمة للغاية في المعدة، ثم يموت الأفراد المصابون بشكل عام بحلول اليوم السابع أو الثامن. أولئك الذين نجوا من هذه المرحلة قد يعانون من الشلل الجزئي أو فقدان الذاكرة أو العمى لبقية حياتهم. وبسبب الاكتظاظ في زمن الحرب في مدينة أثينا، انتشر الطاعون بسرعة مما أسفر عن مقتل عشرات الآلاف، بمن فيهم بريكليس زعيم أثينا. أثر وباء أثينا على غالبية سكان الدولة المدينة المكتظة وأودى بحياة أكثر من 25٪ من السكان. رغم أن أسباب الطاعون الأثيني عام 430 قبل الميلاد. لم يتم تحديدها بوضوح فإن النظرية الحديثة تعتبر أن سبب الطاعون الأثيني هو حمى فيروس الإيبولا النزفية.[1]

ب- **الطاعون الأنطوني:** الطاعون الأنطوني في الفترة مابين 165-180 بعد الميلاد. يُعرف أيضًا باسم طاعون جالينوس. كون الطبيب الذي وثق هذا الحدث التاريخي كان جالينوس. حدث الطاعون الأنطوني في الإمبراطورية الرومانية في عهد ماركوس أوريليوس (161-180 م) ويُعتقد أن السبب هو الجدري. وصلت العدوى إلى الإمبراطورية من قبل الجنود العائدين من سلوقية[2]، وقبل أن انحسار الوباء كان قد وصل الى آسيا الصغرى ومصر واليونان وإيطاليا. وعلى عكس وباء أثينا، الذي أثر على منطقة محدودة جغرافيًا، انتشر الطاعون الأنطوني عبر الأراضي الشاسعة للإمبراطورية الرومانية بأكملها حيث تسبب في هلاك ثلث السكان في بعض المناطق ، ودمر الجيش الروماني مما أضعف تفوقها العسكري والاقتصادي.

ت- **طاعون جستنيان:** طاعون جستنيان نسبة الى الإمبراطور البيزنطي جستنيان الأول الذي أصيب هو نفسه بالمرض، ويعرف المرض أيضا بالوباء الدبلي وهو وباء تتسبب فيه بكتيريا يرسينيا بيستيس[3]، نشأ في منتصف القرن السادس الميلادي بإحدى طريقتين : إما في إثيوبيا ، وانتقل عبر مصر ، أو في سهول آسيا الوسطى ، حيث سافر بعد ذلك على طول طرق تجارة القوافل. ثم انتشر الوباء بسرعة في جميع أنحاء العالم الروماني وما وراءه. ، في غضون وقت قصير تم التخلي عن التجارة. أصبحت الأغذية الأساسية نادرة ومات الناس من الجوع وكذلك بسبب المرض نفسه كما تأثرت بشكل كبير العديد من السياسات والمؤسسات العامة المتقدمة التي كانت موجودة في ذلك الوقت وعانى الجيش البيزنطي على وجه الخصوص، حيث لم يكن

[1] - Damir Huremović, **Brief History of Pandemics (Pandemics Throughout History),** Published online 2019 May 16. url : https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7123574/

[2] - **سلوقية** هو اسم مدينة أسسها السلوقيون في العراق على ضفة نهر دجلة عام 307 ق.م. لتصبح عاصمة الإمبراطورية السلوقية .

[3] - **يرسينيا بيستيس:** بيكتيريا لاهوائية عصوية الشكل سلبية الغرام تسبب الطاعون.

قادرًا على ملء صفوفه وتنفيذ الحملات العسكرية ، وفي النهاية فشل في استعادة روما للإمبراطورية. وانخفض عدد سكان الإمبراطورية بنسبة 40 ٪، و تؤكد بعض المصادر أن هذا الرقم قد تجاوز 50٪ (بين 30 إلى 50 مليون شخص) أي ربما ما يعادل نصف سكان العالم في ذلك الوقت. كما واجهت الإمبراطورية البيزنطية تحديات كبيرة ضعفت بنيتها التحتية المادية والاقتصادية والثقافية مما سمح للحضارات الأخرى باستعادة الأراضي البيزنطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجزاء من آسيا.

ث- **الموت الاسود:** نشأ في الصين عام 1334م ، ووصل إلى أوروبا عام 1347م متتبعاً طريق الحرير الذي مضى ما يقارب الـ 50 عامًا منذ انشائه آنذاك ، وبحلول عام 1400م انخفض عدد سكان العالم من 450 مليونًا إلى أقل من 300 مليون حيث تسبب الوباء في مقتل ما يصل إلى 150 مليونًا. وتزعم بعض التقديرات أن الموت الأسود أودى بحياة 60٪ من الأرواح في أوروبا في ذلك الوقت. بدأ المرض من الصين ثم انتشر عبر آسيا الوسطى وشمال الهند متبعًا الطريق التجاري المعروف باسم طريق الحرير. وصل الطاعون إلى أوروبا في صقلية عام 1347. وفي غضون 5 سنوات ، انتشر إلى القارة بأكملها تقريبًا ، وانتقل إلى روسيا والشرق الأوسط. يتوفى المصاب عادة في غضون 8 أيام، وكانت بيكتيريا يرسينيا بيستيس المنتقلة من الجرذان الى الإنسان هي المسبب للمرض. لقد تسبب الوباء في القضاء على أحياء بأكملها ، وأحيانًا مدن بأكملها. ولم يكن من الممكن حصاد المحاصيل ، وتقلص السفر والتجارة ، وأصبحت المواد الغذائية والسلع المصنعة قليلة، كما حطم الطاعون التقسيم العادي بين طبقات المجتمع العليا والدنيا وأدى إلى ظهور طبقة وسطى جديدة. شجع نقص العمالة على المدى الطويل على ابتكار التقنيات الموفرة للعمالة ، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية.

ج- **جائحة "الإنفلونزا الإسبانية" 1918-1920:** ظهرت الأنفلونزا الإسبانية في العقود الأولى من القرن العشرين كأول جائحة عالمية حقيقية وأول جائحة حدثت في الطب الحديث، وهي أيضًا قبل هذا الوقت آخر وباء عالمي حقيقي له عواقب وخيمة على المجتمعات في جميع أنحاء العالم كان سببه سلالة **H1N1** من فيروس الأنفلونزا ، وهي سلالة عادت إلى الظهور في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.
على الرغم من التقدم في علم الأوبئة والصحة العامة ، في ذلك الوقت وفي العقود اللاحقة ، فإن الأصل الحقيقي للإنفلونزا الإسبانية لا يزال مجهولاً.
انتشرت السلالة القاتلة من فيروس الإنفلونزا **H1N1** في كل ركن من أركان العالم بالإضافة إلى أوروبا، حيث ساهمت الحركات العسكرية الضخمة والاكتظاظ في انتشار واسع النطاق، دمر هذا الفيروس الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا وأفريقيا وجزر المحيط الهادئ تراوحت نسبة الوفيات الناجمة عن الأنفلونزا الإسبانية

بين 10٪ و 20٪ .مع إصابة أكثر من ربع سكان العالم بتلك الأنفلونزا في وقت من الأوقات.و كان عدد القتلى هائلاً - أكثر من 50 مليونًا، وتؤكد بعض المصادر أن العدد يصل لـــ 100 مليون قتيل. ووصل عدد ضحاياها في ظرف سنة واحدة أكثر من ما قتل "الموت الأسود" في قرن من الزمن.

ح- **السارس SARS** : هو مرض الإلتهاب الرئوي الحاد المختصر بإسم سارس، ينتج عن الإصابة بفيروس كورونا السارس (SARS-CoV) ، بدأ في الصين وأصاب أقل من 10000 شخص ، بشكل رئيسي في الصين وهونج كونج ، ولكن أيضًا في دول أخرى ، بما في ذلك 251 حالة في كندا (تورنتو)
تسببت شدة أعراض الجهاز التنفسي ومعدل الوفيات بنحو 10 ٪ في قلق عالمي للصحة العامة،و بسبب يقظة أنظمة الصحة العامة في جميع أنحاء العالم ، تم احتواء المرض بحلول منتصف عام 2003.

خ- **أنفلونزا الخنازير :** ظهر عام 2009 كان تكرارًا لوباء "الإنفلونزا الإسبانية" من عام 1918، حيث يتسبب به نفس الفايروس وهو **H1N1** ، ولكن مع عواقب أقل تدميراً بكثير يُشتبه في أنه طفرة فيروسية لعدد من فيروسات الإنفلونزا الناتجة عن الطيور والخنازير والبشر، ولكنه اشتهر بإسم أنفلونزا الخنازير، بدأ في المكسيك في أبريل من عام 2009 ووصل إلى معدلات وبائية في غضون أسابيع، ثم بدأ في التناقص في نهاية العام وبحلول مايو من عام 2010 ، تم الإعلان عن نهايته.
أصاب المرض أكثر من 10 ٪ من سكان العالم ، مع عدد القتلى يقدر بـــ 20.000 إلى أكثر من 500.000 قتيل ، وعلى الرغم من أن معدل الوفيات كان أقل من معدلات الوفيات العادية بسبب الأنفلونزا ، فقد كان يُنظر إليه في ذلك الوقت على أنه شديد الخطورة لأنه يؤثر بشكل غير خطير على الشباب الأصحاء، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث خلل شديد في الجهاز التنفسي.

د- **الإيبولا(2014-2016) :** ظهر فيروس الإيبولا ، في وسط وغرب إفريقيا ، حيث يشتبه بخفافيش الفاكهة كناقل محتمل للمرض، وتفشى في قرية نائية في غينيا في ديسمبر 2013. كان انتشار الفيروس في الغالب داخل العائلات، ووصل إلى سيراليون وليبيريا ، حيث تمكن من التكاثر، تفشي المرض بشكل كبير خلال الأشهر التالية، مع أكثر من 28000 حالة وأكثر من 11000 حالة وفاة. تم تسجيل عدد قليل جدًا من الحالات في نيجيريا ومالي ، ولكن تم احتواء ذلك الإنتشار بسرعة .

نشأة فيروس كورونا COVID-19 بين الطبيعي و المصطنع:

في أواخر كانون الأول (ديسمبر) 2019 حدث إنتشار لإلتهاب رئوي غامض يتميز بالحمى، والسعال الجاف، والتعب، ومشاكل متقطعة في الجهاز الهضمي، بسوق هوانان لبيع المأكولات البحرية بالجملة، في مدينة ووهان، مقاطعة هوبي، جمهورية الصين الشعبية.

تم الإبلاغ عنه في السوق في ديسمبر 2019 حيث أصيب 66 ٪ من العمال هناك بالأعراض. تم إغلاق السوق في 1 يناير 2020 ، بعد إعلان تنبيه وبائي من قبل هيئة الصحة المحلية في 31 ديسمبر 2019.

ومع ذلك و في الشهر التالي (يناير 2020) ظهرت الأعراض على آلاف الأشخاص في الصين ، و ذلك في العديد من المقاطعات (مثل هوجمت هوبى وتشجيانغ وقوانغدونغ وخنان وهونان وغيرها). وكذا في المدن الكبرى (بكين وشانغهاى)، مما يوحي بتفشى المرض. علاوة على ذلك ، انتقل المرض إلى بلدان أخرى، مثل تايلاند واليابان وجمهورية كوريا، فيتنام وألمانيا والولايات المتحدة وسنغافورة.

كانت أول حالة مؤكدة تم الإبلاغ عنها في الصين في 21 يناير 2019. واعتبارًا من 6 فبراير 2020 ، وثقت منظمة الصحة العالمية ما مجموعه 28276 حالة مؤكدة مع 565 حالة وفاة على مستوى العالم ، شملت 25 دولة على الأقل. تم تحديد مسبب المرض على أنه فيروس تاجي مستجد من النوع بيتا ، وأطلق عليه فيروس كورونا المستجد 2019-**2019) .nCoV)**

و ظهرت منذ البدايات الأولى لإنتشار فايروس كورونا عالميا ادعاءات عن كون مصدر الفايروس غير طبيعي، حيث تم بناء نظرية المؤامرة على فكرة أن فيروس كورونا ليس جديدا وأنه قد صنع في المخابر البيولوجية، وهو شك انتشر بشكل متسارع في جميع البلدان تقريباً. تدافع نظريات المؤامرة عن الطبيعة الاصطناعية للفيروس الذي انتشر إما عن طريق الخطأ أو عن قصد من دون تقديم أي دليل علمي ملموس. تذهب إحدى هذه النظريات الى أن الفيروس انتشر بسبب إهمال الجهات المنشئة له و الذين أجروا أنشطة التطوير عليه (على سبيل المثال ، حدث خطأ في برنامج سلاح بيولوجي).

ساهمت وسائل الإعلام الروسية في تصدير ونشر هذا النوع من الدعايات وانتشارها لاحقًا في بلدان أخرى، زاعمة وجود حرب بيولوجية، بافتراض أن الفايروس نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الصين وقد تكون وراءه شركات الأدوية العملاقة و أنه يستهدف العرق الأسيوي فقط. ووفقًا لهذا الزعم، تم إنشاء الفيروس في المختبر وتم إطلاقه طواعية من أجل تحقيق أهداف جيوسياسية (على سبيل المثال ، قصة مختلقة تم تداولها في إيطاليا تفيد بأن أحد العملاء الأمريكيين قد حصل على أموال لنشر الفيروس في أوروبا). أو تحقيق مكاسب اقتصادية (على سبيل المثال ، وجود مركز أبحاث فرنسي قام بإستحداث الفيروس في عام 2004 من أجل بيع لقاحه الحاصل على براءة اختراع).[1]

لا يزال الكثير من الناس الى حد كتابة هذه الأسطر يشكون في وجود فيروس-**COVID 19** ، فبالنسبة للبعض هو مجرد لعبة سياسية. وبخصوص جائحة فيروس كورونا، تتراوح

[1] - Favour Obianujunwam Bernard & others, **COVID-19: the trends of conspiracy theories vs facts,** Pan African Medical Journal, August 2020. url: https://www.researchgate.net/publication/343699857_COVID-19_the_trends_of_conspiracy_theories_vs_facts.

نظريات المؤامرة من محتوى ملفق بالكامل إلى الاستنتاجات المبدئية أو التخمينية التي يُنسب إليها اليقين المطلق. ومن بين أهم ماتم تداوله في إطار نظريات المؤامرة نجد:

أ- **فيروس كورونا هو تلاعب سياسي أو تطبيق لأجندات سرية:** نظريات المؤامرة تؤيد وجود مؤامرات سرية تخفيها النخب الحاكمة أو اللوبيات القوية عن أعين الجمهور في محاولة للتلاعب بالناس سياسياً وتظليلهم. حيث تستغل شركات الأدوية العملاقة الـ **COVID-19** كأداة للحصول على الأموال من الدول الأخرى. وبالتالي كانت هناك اتجاهات للشك بأن عدد الحالات المؤكدة مبالغ فيها وغير حقيقية. في الجزائر على سبيل المثال، ظل العديد من الناس يؤكدون على أن فيروس كورونا مجرد مؤامرة من النظام الحاكم لإيقاف الحراك الشعبي المتواصل ضد السلطة الحاكمة، حيث تعمد الوزارة والمستشفيات على تضخيم عدد الاصابات و أعداد الموتى. كما زعمت توجهات بأن بعض المرضى الذين توفوا طبيعيا أو بأمراض أخرى، قد تم تسجيل وفاتهم كحالات **COVID-19**. من أجل محاولة زرع الخوف والرعب في صفوف المحتجين.

ب-**فيروس كورونا لتقليص عدد السكان فكرة واحدة بأهداف مختلفة :** انتشرت هذه النظرية بين الناس في عديد دول العالم وبأسباب مختلفة، ومنها الادعاء بأن الصين خلقت الفيروس لحل مشكلة الاكتظاظ السكاني هناك، بينما في أوروبا كان خلق الفيروس للقضاء على كبار السن. في نيجيريا ، تقول نظرية المؤامرة أن الفيروس قد وصل للقضاء على القادة السياسيين الفاسدين في البلاد. ولا يتوقف الأمر ها هنا، إذا استمرت توجهات نظرية المؤامرة حتى بالنسبة للتطعيمات الخاصة بالمرض حيث يتم الإدعاء بأنه تم خلق الوباء كذريعة لفرض التطعيم الجماعي الإجباري ، و يتمثل هدفه الحقيقي(التطعيم) في تنفيذ آلية أورويل للرقابة الاجتماعية[1]. بالإضافة إلى نظريات المؤامرة الأخرى التي تشير إلى أن الإغلاق هو ذريعة لإجبار الناس على البقاء في منازلهم ، في حين يتم تنفيذ الإجراءات الاستبدادية. وتبقى السمة الرئيسية هنا هي إظهار تواطؤ القوى السياسية والاقتصادية ذات النوايا الشريرة.

ت-**إدعاءات صعبة التصديق عن كورونا:** تبرز إتجاهات أخرى لنظريات المؤامرة لا تتناسب تمامًا مع الروايات السابقة، وتبدو غير واقعية وغير علمية وصعبة التصديق أيضاً لكن لا بأس من ذكرها، في سبيل عرض مختلف الادعاءات الت انتشرت بإنتشار الوباء ومنها ما يلي:

1) أن **SARS-CoV-2**: تم التنبؤ به قبل وقوعه من قبل المنجم الشهير نوستراداموس، توقعه بيل جيتس، ظهر في مسلسل عائلة سمبسون الشهير، كل هذه

[1] - "أورويلية" (بالإنجليزية: Orwellian) هي صفة لحالة، أو فكرة، أو ظرف اجتماعي نسبة لما حدده جورج أورويل كأداة لتدمير رفاهة العيش في المجتمعات الحرة والمفتوحة، كما يشير إلى موقف وسياسة وألية للسيطرة الوحشية عن طريق الدعاية والمراقبة والمعلومات المضللة وإنكار الحقيقة والتلاعب بالماضي.

الإدعاءات ظهرت على شبكات الإنترنت وعرفت رواجاً على مواقع التواصل الاجتماعي، وكلها تذهب باتجاه التآمر على البشر من قبل أشخاص أو منظمات تهدف الى السيطرة على الدول ونهب خيراتها.

2) الفايروس صنعه اليهود بالفيروس بغرض تسميم غير اليهود والتضحية بهم كجزء من الطقوس الدينية اليهودية.
3) الإدعاء بأن فايروس كورونا ينتقل عبر هوائيات الجيل الخامس **5G** وأن تقنية **5G** لها تأثير سلبي على الصحة وبالتالي تجعل الأفراد عرضة للفيروس.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقتصادي

المطلب الأول: تعريف الأمن الإقتصادي: تتكون العبارة من شقين، كلمة الأمن وكلمة الإقتصاد. وعليه في سبيل تعريف الأمن الإقتصادي، لابد من التطرق لمعنى المصطلحين كل على حدى، ثم نتطرق لتعريف المصطلح كاملاً.

الأمن لغة: الأمن ضد الخوف يقال : أَمِنَ أَمناً أي إطمأن ولم يخف فهو آمنٌ وأمِن البلد أي اطمأن فيه أهله؛ وأمِن فلاناً على كذا: وثقّ به واطمأن اليه ؛ أو جعله أميناً عليه ". ومنه : الأمانة وهي ضد الخيانة.

الإقتصاد لغة: الإقتصاد هو القصد والإستقامة، وهو ضد الإفراط، فيقال قصد في الأمر أي توسط فلم يُفْرِطْ ولم يُفَرِطْ، وقصد في الحكم أي أي عدل ولم يَمل ناحيةً، وقصد في النفقة أي لم يسرف ولم يقتر.

و**الإقتصاد** هو علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع[1].

من خلال ماسبق يمكننا القول أن **الأمن الإقتصادي** هو: الثقة في امكانية الإنتاج والتوزيع بطريقة عادلة وبدون معوقات.[2]

تعريف الأمن الإقتصادي: الأمن الإقتصادي هو مدى قدرة الحكومات على تحقيق العيش الكريم للشعوب؛ من خلال السياسة الإقتصادية المتخذة وما تتوفر عليه من إمكانيات بشرية ومادية .فإن لم تتمكن من ذلك فعليها أن تسعى لذلك بكل السبل الداخلية ؛ وحتى الخارجية بأن تتكتل إقتصاديا بما يسهل تحقيق الأمن الإقتصادي لشعوبها. وإلا ثارت الشعوب ضد الحكومات وإن الكثير من الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية إنطلقت من شرارة اللا أمن في الإقتصاد. ولذلك عرف البعض

[1]- معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي، نسخة الكترونية، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-.

[2] -معن عبد الله خالد القضاة، **منهج القرآن الكريم في تحقيق الأمن الإقتصادي**، رسالة ماجيستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك،1996، ص 6.

الأمن الاقتصاديّ بأنه " قدرة الدولة على المحافظة على رفاهيّة الأفراد ومستواهم المعيشي من خلال توفير الموارد الرئيسيّة لهم".[1]

وقد عرفه بعض الفقهاء والباحثين كما يلي : "هو مجموعةٌ من التدابير والقوانين التي يتبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسه وماله وممتلكاته أو عرضه أو أي شيء ثمين يخاف عليه، ويعتبر الإسلام الأَمَن في غاية الأهميّة فقد سن قانوناً لحماية المسلمين وحرم الإيذاء فيما بينهم فعندما يدخل الشخص في الإسلام فدمه وعرضه وماله حرام على أخيه المسلم لا يجوز له اختراق هذا الأمن بل اعتبر الاعتداء على حياة المسلمين من الكبائر التي توقع صاحبها في التهلكة. وتوقع المفاسد في المجتمع".

و يعتقد **باري بوزان** بأن الأمن في بعده الاقتصادي له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول للسوق الخارجية هذا على المستوى العالمي أما على المستوى الإقليمي فينبغي شدة التنافس بين دول الإقليم للوصول إلى شراكات أو صفقات مع جهات أخرى أو قوى خارجية لها وزن اقتصادي.

أما **دالي** فيرى أن الأمن الاقتصادي يشير إلى قدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسب وبشكل متصل وعلى نحو فعال، على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها والحفاظ عليها عند مستوى معين.

كما يعرف الأمن الاقتصادي على أنه عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل، والمسكن، والملبس، والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية؛ أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة؛ وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تساهم في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي.

الأمن الاقتصادي الوطني: هو المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي؛ والنمو الاقتصادي[2]".

---

[1] - علي لطرش، **نقمة النفط على الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل السياسة الاقتصادية للحكومة**، المركز العربي الديمقراطي، برلين،2021، ص

[2] - أحمد مصنوعة ونصيرة بركنو، **الأمن الاقتصادي العربي الواقع و التحديات**، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال المجلد02/العدد03 ،2016، ص71.

المطلب الثاني: معايير قياس الأمن الاقتصادي

نشر مكتب العمل الدولي في جنيف أول تقرير حول ترتيب الدول من حيث الظروف التي تهيئها لعمالها وموظفيها في مواطن الشغل، التي مست تسعين دولة من دول العالم وشارك فيها أكثر من 48 ألف عامل يمثلون 86 % من سكان العالم، وكانت المعايير التى اعتمد عليها التقرير هى: تأمين الدخل الفردي، سوق العمل، التكوين المهني، والحريات النقابية[1]:

1- تأمين الدخل الفردي

تقرير مكتب العمل خصص مكانة بارزة لجانب تأمين الدخل الفردي، أي ضمان الحصول على دخل شهري مستقر، مستشهدا بقول رئيس الوزراء البريطاني الأسبق وينستن تشرشل الذي قال "الإنسان المحتاج إنسان غير حر"·

2- سوق العمل

المعيار الثاني المستخدم يتعلق بأمن سوق العمل واستقرارها في تقديم فرص عمل وفقا لمتطلبات الاقتصاد من جهة وتبعا لليد العاملة الملتحقة بهذه السوق من جهة أخرى· وقد اهتم التقرير بالقطاع غير المنظم الذي ظل مهمشا في الكثير من الدول والذي يعتبر من أهم مصادر تأمين فرص الشغل في الكثير من الدول·

3- التكوين المهني

يرى تقرير مكتب العمل أن ظاهرة "الفقر التربوي" انتشرت في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة تمنع قسما مهما من الشعوب من بلوغ مستوى التعليم الأساسي، كما تطرقت إلى مدى تأثير العولمة وتحرير التجارة على تخفيض ميزانية التربية والتعليم في الكثير من البلدان، وكيفية لجوء البعض إلى تعويض ذلك النقص من خلال مصادر أخرى مثل خصخصة التعليم والتكوين·

4- الحريات النقابية

وإذا كان تقرير مكتب العمل قد اعتمد في تصنيفه على عدة معايير فإن معيار الحرية النقابية التي تشكل أساس الأمن في مكان الشغل، كان موضوع تحليل معمق نظرا للتحديات التي تعترض طريق العمل النقابي في زمن العولمة والليبرالية المفرطة· وما يستنتجه التقرير في هذا المجال هو تراجع العمل النقابي

[1] - مكتب العمل الدولى، تقرير "الأمن الاقتصادي من أجل عالم أفضل"، مجلة الطليعة، العدد 1645، 1 شعبان 1425هـ - 15 سبتمبر 2004 م.

وإضعاف الحركة النقابية في الكثير من المجتمعات المتقدمة والنامية· بل إن التقرير أشار إلى تعاظم التشكيك في مدى ثقة العمال في تمثيل النقابات لهم، والتكهن بنهايتها· يضاف إلى ذلك ظهور تيارات تعمل على استبدال العمل النقابي بنشاط جمعيات عمالية تابعة للمؤسسة، أو من خلال نشاط منظمات مدنية· ولا شك أن أحسن مثال عن تآكل المكاسب النقابية، ما حصل في بلدان أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي حيث لم يعد أكثر من ثلث العمال الروس منخرطين في الحركات النقابية اليوم.

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لتأثير الأوبئة على الأمن

تسبب ظهور و انتشار وباء كورونا المستجد و تباين أنماط استجابات الدول والمجتمعات للأزمة (كوفيد 19)، في اعادة النظر اتجاه العديد من المفاهيم و الظواهر السياسية في العلاقات الدولية، كمفهوم قوة الدولة، والعولمة و التحالفات الدولية و الأمن الدولي و الصراعات والمؤسسات الدولية وأدوار الدولة وعلاقاتها مع المجتمعات. حيث عادت الدولة القومية لتصبح الفاعل الأهم في العلاقات الدولية. في الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء، بعد التهميش الذي طالها من طرف النيو-ليبراليين بعدما دفع الخطر المحدق الذي فرضه فايروس كورونا الشعوب الى تلمس حماية الحكومات وتطبيق اجراءاتها الاحترازية، وبالتالي عودة الدولة كوحدة التحليل الرئيسية في بنية العلاقات الدولية.[1]

من جهة أخرى تعرض مفهوم الاعتماد المتبادل لبعض الصدمات القوية بسبب الوباء الذي أدى لإغلاق الدول لحدودها لمحاصرة الوباء مما أدى الى شلل الاقتصاد العالمي، وغيب مفهوم العولمة و الرأسمالية العالمية وتوقف الصناعات التي تعتمد في انتاجها على الواردات خاصة تلك القادمة من الصين.

فى الوقت نفسه تراجعت فاعلية مؤسسآت التكامل الإقليمى, كالاتحاد الأوروبى[2] مع لجوء دول أوروبية إلى إعطاء الأولوية لأمنها الذاتى على حساب الآخرين كما حصل فى مصادرة فرنسا لشحنات أدوية ومستلزمات طبية كانت موجهة من الصين إلى إسبانيا. وكذا الاستياء الإيطالى من ضعف التضامن الأوروبى برغم تضررها الواسع من الوباء.

[1] - خالد حنفي علي، الأوبئة ونظريات العلاقات الدولية اختيار تفسيري، السياسة الدولية-اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد221، يوليو 2020، ص3.

[2] - نفس المرجع، ص4.

حاولت المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين القيام بإجراءات تمويلية سريعة لمساعدة اقتصادات الدول الأكثر تضررا من أزمة الوباء رغم أن الأمم المتحدة بمؤسساتها خاصة مجلس الأمن الدولى, فشلت فى إنفاذ دعوات وقف إطلاق النار فى مناطق الصراعات المسلحة. خاصة فى الشرق الأوسط من أجل التصدى للوباء؛ بسبب خلافات القوى الكبرى ذات المصالح المتضاربة فى تلك المناطق.

ساهمت أزمة وباء كورونا في تعزيز المسار المتصاعد لثورة الاتصالات والمعلومات, إذ بدت التطبيقات الإلكترونية إحدى الأدوات الأساسية للأزمة الوبائية. خاصة على مستوى تتبع الإصابات والمخالطين, كما عملت كبدائل لأنظمة العمل. والتعليم عن بعد لمراعاة التباعد الاجتماعى. لكن ذلك طرح فى المقابل تحديات أخرى حول ضرورات الاهتمام بتطوير بنية الأمن السيبرانى لمواجهة هجمات القرصنة المحتملة فضلا عن كيفية مجابهة مخاطر انتهاك الخصوصية. فى ظل توسع التدخلات الحكومات فى دول العالم لمكافحة الوباء.

وسنحاول في هذا المطلب اختبار القدرات التفسيرية لنظريات العلاقات الدولية وتأثيراتها على الأمن. حيث سنتطرق لأربع نظريات رئيسية هي الواقعية الليبرالية البنائية و النقدية لتحديد جوانب القوة والضعف فى هذه النظريات.

أولاً: النظرية الواقعية وتأثير الأوبئة على الأمن

ركزت الواقعية بصورة أساسية على التهديدات التقليدية الموجهة لأمن الدول وأهملت التهديدات الغير التقليدية رغم أنها من النظريات الرئيسية في العلاقات الدولية، فالنظرية الواقعية التى عادت بقوة لتصدر المشهد الدولي بسبب الوباء، تقوم على أفكار القوة. والأمن, والمصلحة. وتوازن القوة. والفوضى الدولية.ورغم عدم اهتمامها بالتهديدات غير التقليدية كالأوبئة مثلاً، إلا أن فرضياتها الأساسية تفسر سلوكيات الدول فى وقت الأزمات والصراعات بما فيها فترة وباء كورونا، حيث اعتمدت الدول على مواردها الخاصة وانتابتها الشكوك حيال نيات الدول الأخرى، وغلبة التفاعلات الصراعية وذلك على حساب التعاون بين الدول.

وسنحاول هنا فهم كيف تفسر الواقعية التهديدات غير التقليدية الموجهة لأمن الدول وبالأخص الأوبئة.

لقد كان ثوسيديديس, المؤرخ الإغريقى الشهير, وصاحب كتاب تاريخ "الحرب البيلوبونيسية, أحد أبرز المنظرين للمدرسة. وكان من أوائل من أشاروا إلى تأثير

الأوبئة على الحروب والصراعات. فقد أرخ فى كتابه كيف أن الوباء الذى ضرب آثينا فى عام 430 قبل الميلاد واستمر لاكثر من ثلاث سنوات. أثر فى قوة آثينا. إذ يعتقد المؤرخون أن الوباء ربما قتل نحو ثلث سكان أثيناء بمن فى ذلك بعض من أبرز قادتها مثل القائد السياسى والعسكرى بيركليز. ومثّل تفشى هذا الوباء أحد العوامل التى أسهمت فى خسارة أثينا للحرب ضد إسبرطة.

إلا أن الإتجاه السائد في المدرسة الواقعية ظل دائما مركزا على التهديدات التقليدية على أمن الدول وفي مقدمتها التهديدات العسكرية، وأهمل بشكل تام كل إهتمام بالأوبئة و الأمراض المعدية و تأثيرها على أمن الدول من خلال رفض المنظرين الواقعيين لإعادة تعريف الأمن أو توسيع مجاله ليشمل كافة التهديدات التقليدية و غير التقليدية، أو مايعرف بالأمن الإنساني حيث شكك الواقعيون في إمكانية وضع تعريف إجرائي للأمن الإنساني يكون قابلاً للتطبيق من طرف صانع القرار، فالأمن الإنساني حسبهم هو مجرد مشروع أخلاقي ولا وجود لجذور له في الواقع السياسي.[1] وتركز إهتمام التيار القوي في المدرسة الواقعية مثل كتابات كينيث والتز خلال فترة التسعينات وحتى العشرية الأولى من الألفينية الجديدة على التنبؤ بإنهيار نموذج القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة وعودة الصراعات الدولية بين القوى الدولية الكبرى.

يقوم الأمن غير التقليدي على أساس أن التهديدات الموجهة لأمن الأفراد تفوق تلك الموجه للأمن القومي للدول وأن خطر الأوبئة والأمراض يفوق خطر التهديدات العسكرية إلا أن الواقعية ظلت على إيمانها بأولوية حماية الدولة ومواطنيها من التهديد العسكرى. وأن مصدر التهديد الرئيسى للدولة هو التهديد الخارجى القادم بصورة أساسية من الدول الأخرى. ويمكن تفسير هذا الموقف المتصلب للمنظرين الواقعيين انطلاقا من تركيزهم على الدور المركزى لقوة الدولة[2] و تجاهل الأخطار التي بإمكانها إضعاف الدولة من الداخل قبل الدول المعادية وبصورة أدق أغفلت التهديدات الخطيرة للأوبئة على شعبها و أفراد جيشها وبالتالي على قوة الدولة ذاتها، وربما يعود السبب أن أغلب الأمراض و الأوبئة التى ظهرت فى الآونة الأخيرة كانت ذات مدى جغرافي محدود وذات تأثير غير ضعيف نسبيا على

[1] - خالد حنفي علي وآخرون، الأوبئة ونظريات العلاقات الدولية اختيار تفسيري، السياسة الدولية-اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد221، يوليو 2020، ص6.

[2] -المرجع السابق ص 7.

الصحة العامة مثل السارس والإيبولا و أنفلونزا الطيور والخنازير، وعلى الرغم من بروز بعض المحاولات المحدودة لإدراج الأوبئة ضمن اهتمامات المدرسة الواقعية كمحاولات مارك دينين الذي حاول معالجة الأوبئة في اطار نظرية هانز مورغنثاو[1] Hans Morgenthau عن الواقعية التي عبر عنها في كتابه " السياسة بين الأمم : الصراع من أجل القوة و السلام" حيث قامت نظرية مورجنثاو على ثنائية المصلحة و القوة، حيث يرى أن بقاء الدول يعتمد على زيادة قوتها، وأي تأثير سلبي على قوة الدولة من شأنه تهديد بقائها. وعليه عالج دينين الأوبئة بإعتبارها تهديدا يمس قوة الدولة ليس كونه يمس المواطنين أو حتى أفراد الجيش فقط، بل كونه يمس القدرات الإنتاجية للدولة، حيث يشير موغنثاو أن الطعام يعد أحد عوامل قوة الدولة و عدم امتلاك الدولة القدرة على إنتاج الأغذية الرئيسية؛ سوف يجعلها تعتمد على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج, وإلا فإنها سوف تتعرض للمجاعة، ويعطي أمثلة على ذلك ما حدث لبريطانيا مثلاً خلال الحرب العلمية الثانية إذ إنها كانت تعتمد على التجارة البحرية من أجل توفير جانب من احتياجاتها الغذائية. وعندما تهددت هذه التجارة بفعل الحصار البحري الذي فرض عليها فقد حد ذلك الأمر من قوة الدولة. نظرا لتهديدها بقاء الأمة نفسها. و في مايخص الأوبئة نجد أن انتشار الإيدز فى سويسرا. تسبب فى مقتل بعض المزارعين الذين تمتعوا بخبرات فنية عالية. مما أدى إلى تراجع إنتاجية المحاصيل.

وتؤثر الأوبئة على إحدى أهم مصادر القوة في الدولة وهو استعدادها العسكرى. من خلال تأثيره فى مدى جاهزية أفراد قواتها المسلحة فى الدفاع عن الدولة. أو تنفيذ أهداف سياستها الخارجية. فضلا عن قدرتهم فى مساندة الدولة داخليا حال تراجعت قدرة الأفراد المدنيين على إدارة البنية التحتية الحيوية, نتيجة لإصابتهم بالأوبئة. بالإضافة إلى ما سبق؛ قد تؤثر الأوبئة سلبا فى حياة قادة الدول. خاصة القادة السياسيين والعسكريين. الذين قد تؤدى خسارتهم إلى التأثير سلبا فى قوة الدولة، بالنظر إلى ما يتمتعون به من خبرة وحنكة فى إدارة شئون الدولة. من ثم فقد تشابهت مقاربة دينين مع مقاربة توسيديديس, الذى أشار إلى لعب الوباء دورا

[1] - **هانز يواخيم مورغنثاو** هو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية. وأحد أهم منظري المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

فى خسارة أثينا لحربها ضد إسبرطة؛ خاصة مع تسبب الوباء فى موث ثلث شعب أثيناء وكذلك مقتل عد من أبرز قادتها السياسيين والعسكريين.[1]

النظرية الواقعية وجائحة وباء كورونا:

ذكرنا سابقا في هذا المطلب أنه رغم عدم اهتمام النظرية الواقعية بالأوبة وتأثيراتها على أمن الدول إلا أن فرضياتها الأساسية تفسر سلوكيات الدول فى وقت الأزمات والصراعات بما فيها فترة وباء كورونا، حيث نجد أن مسلمات المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية قد تجد لها تطبيقاً عمليًا فى سلوكيات الدول خلال أزمة (كوفيد-19), ومن أبرزها ما يلى:

مركزية الدولة كفاعل رئيسى فى العلاقات الدولية:

أدت أزمة وباء كورونا الى وكيفية تعامل دول العالم مع تداعياتها الى التاكيد على أهمية جهود الدولة ودورها في مكافحة الوباء في ظل تراجع الفواعل الأخرى غير الدول سواء منظمات غير حكومية أو حتى منظمات دولية، حيث قامت الدول بفرض الإغلاق الشامل وفرض تطبيق الحجر الصحي بالقوة مستعينة بالقوى الأمنية المختلفة ومنها الجيوش. كما أنها لعبت الدور الأكبر في دعم تطوير علاجات ولقاحات للوباء سواء بالجهود الحكومية الذاتية أو بالشراكة مع القطاع الخاص. وهو ماكان ضربة موجعة للإدعاء السائد بأن العولمة سوف تقوى من دور المنظمات غير الحكومية, والشركات متعددة الجنسيات؛ وقوى السوق. بصورة تؤدى. فى النهاية؛ إلى إضعاف سيادة الدول. وتراجع مكانتها فى التفاعلات الدولية، لأن ما حدث فعلاً خلال أزمة (كوفيد-19) هو تأكيد مركزية الدولة فى مكافحة الوباء.

1- **الإتجاه نحو الصراع بدل التعاون**

حيث ظلت الواقعية تشكك فى إمكانية حدوث تعاون بين الدول. حتى فى مواجهة التهديدات المشتركة. وأورد ميرشايمر فى هذا الإطار عاملين رئيسيين يعيقان التعاون بين الدول هما اعتبارات المكاسب النسبية والقلق بشأن إقدام الأطراف الأخرى على الغش فى حالة التعاون حيث أن الدول عند تفكيرها فى التعاون. تنظر لكيفية توزيع الأرباح أو المكاسب فيما بينها. حيث يرى ميرشايمر أن الدول عند تفكيرها فى التعاون تنظر لكيفية توزيع الأرباح أو المكاسب فيما بينها؛ إذ إن

[1] - المصدر السابق ص 7.

الدول يمكن أن تفكر من منظور المكاسب المطلقة. أى أن كل دولة تركز على تعظيم أرباحها. ولا تكترث كثيرا بمكاسب أو خسائر الأطراف الأخرى فى الصفقة. على الجانب الآخرء فإن الدول يمكن أن تفكر من منظور المكاسب النسبية. مما يعنى أن كل دولة لا تنظر فقط إلى مكاسبها الفردية, ولكن كذلك إلى مكاسبها مقارنة بمكاسب الدول الأخرى ونظرا لصعوبة تحقيق الدول لمكاسب مطلقة فإنها غالبا تسعى إلى تعزيز مكاسبها النسبية فى مواجهة الدول الأخرى ويلاحظ أن التعاون لتحقيق مكاسب نسبية أمر شديد الصعوبة لسببين أساسيين **الأول:** حرص الدول على تعزيز مكاسبها النسبية على حساب الدول الأخرى. **والسبب الآخر:** مخاوفها من اتجاه الدول الأخرى إلى الغش بطبيعة الحال وفى هذه الأزمة أقدمت بعض الدول على التعامل بطريقة جشعة وغير أخلاقية البتة حتى مع الدول الحليفة والصديقة لها، فعلى سبيل المثال تعاقدت فرنسا على شراء أقنعة من الصين وقامت الولايات المتحدة فى أبريل بشراء الشحنة التى تعاقدت عليها فرنسا وهى فى مدرج المطار لتغير وجهتها من فرنسا إلى الولايات المتحدة؛ بعد أن قامت واشنطن بدفع نحو ثلاثة إلى أربعة أضعاف قيمتها نقدا إلى الشركة المصنعة، وبالمثل ذكرت حكومة ولاية برلين أن الولايات المتحدة استولت على مئتى ألف كمامة طبية من نوع إف إف بى بالعاصمة التايلاندية بانكوك، كانت قد اشترتها برلين من أجل استخدامها فى مكافحة وباء كورونا المستجد؛ وهو ما دفع مسئولا ألمانيا إلى انتقاد هذا السلوك الأمريكى واصفا إياه بأنه قرصنة. ومطالبا الحكومة الفيدرالية الألمانية بدعوة الولايات المتحدة للالتزام بالقوانين الدولية.[1]

2- عدم جدوى المنظمات الدولية:

ظلت الواقعية تشكك فى جدوى المنظمات الدولية؛ حيث ترى أنها ذات أهمية محدودة، كما أنه يتم إنشاؤها والحفاظ عليها من قبل الدول القوية. من أجل تعزيز مصالحها الوطنية وبالتالي ففى حال تنافر هذه المصالح فإن هذه المنظمات تصاب بالشلل وتفقد قدرتها على تبنى سياسات دولية فاعلة وعلى أرض الواقع وخلال أزمة وباء كورونا أصيبت هذه المنظمات بالشلل بسبب الصراع بين الولايات المتحدة والصين وتبادل الإتهامات بينهما في ظل إصرار واشنطن على التذكير بأصل الفيروس وأنه نشأ فى مدينة ووهان الصينية، فلم يجتمع مجلس الأمن الدولى لمناقشة أزمة تفشى ذلك الوباء إلا فى أوائل أبريل 2020 أي بعد نحو ثلاثة أشهر على الانتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد فى العديد من الدول. كما أنه فشل فى التوافق حول اتخاذ أى قرار حيال كيفية التحرك فى مواجهة

[1] -شادي عبد الوهاب منصور، المقاربة الواقعية لصراعات الدول في زمن الاوبئة،

الوباء وامتد هذا الصراع الأمريكى-الصينى إلى المنظمات الدولية ذات الطبيعة الفنية. مثل منظمة الصحة العالمية. التى اتهمتها واشنطن وتايوان بالتراخى والتواطؤ مع الصين وعدم إصدارها تحذيرات في من المرض, بما دفع الدول إلى عدم إغلاق حدودها مع الصين الأمر الذى سمح بانتشار الوباء فى كل دول العالم تقريبا.

كما أصاب الشلل كذلك أكثر المنظمات الإقليمية فاعلية وبريقاً وهو الاتحاد الأوروبى الذى اتجه إلى إغلاق الحدود بين الدول الأعضاء للحد من انتشار الوباء. على الرغم من أن فكرة الحدود المفتوحة بين دول الاتحاد كانت تجسد فلسفة الاتحاد بأن مصادر التهديد للدول الأوروبية. تجئ من خارج حدود الدول الأعضاء؛ وأن أمنها وحدة واحدة لا تتجزأ. كما أن عجز الاتحاد الأوروبى عن تقديم الدعم لإيطاليا كان ترسيخاً لأحد المبادئ الأساسية فى الواقعية وهى مسئولية كل دولة عن حماية نفسها ومصالحها. وفقا لمبدأ "الاعتماد على الذات.

3- التشكيك فى نيات ودوافع الدول الأخرى:

يرى ميرشايمر أن نيات الدول الأخرى غير مؤكدة, أى أنه لا يمكن أبدا معرفة ما ستفعله الدول الأخرى على وجه اليقين خاصة فى المستقبل. وفى ظل عدم اليقين الذى تولده حالة الأزمات، تزداد الشكوك حيال نيات الدول الأخرى وقد اتضح ذلك الأمر فى اتهام الرئيس الأمريكى دونالد ترامب ووزير خارجيته مايك بومبيو الحكومة الصينية بالتستر لفترة طويلة على حجم انتشار العدوى. ومدى خطورة فيروس (كوفيد-19). كما قالا إن هناك تقارير استخبارية كثيرة تشير إلى أن الفيروس تسرب من مختبر الفيروسات فى ووهان. وهى الاتهامات التى تنفيها بكين. كما أن مطالب الدول الغربية بالتحقيق فى منشأ فيروس كورونا فى الصين أثارت هواجس لدى بكين من أن يكون ذلك مقدمة لمطالبة بتعويضات من الصين

4- تعزيز التنافس الدولى:

على الرغم من توقع البعض بأن تدفع هذه الأزمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الكبرى فى مواجهة الوباء بإعتباره عدوا مشتركا للإنسانية. فإن المتابع لسير العلاقات الدولية يجد أنه أضاف مستوى جديدا من الصراع بين القوى الكبرى. خاصة مع مخاوف واشنطن من أن يؤثر الوباء فى عناصر القوة الأمريكية لمصلحة الصين ولذلك سارعت واشنطن لاتهام بكين بتزوير أرقام الموتى والمصابين بالمرض, والتشكيك فى قدرتها على التعافى التام منه. ويعد أحد الأسباب وراء تصاعد التوتر بين القوى الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة والصين, هو الأزمة الاقتصادية التى تسبب فيها الوباء, والمخاوف من أن تؤثر هذه الأزمة فى وضع الولايات المتحدة فى النظام العالمى. وفي هذا الإطار أشار تقرير أعدته الإيكونوميست إلى أن الوباء قد يسرع من التحول فى ميزان القوى

العالمى من الغرب إلى الشرق. وتوقع التقرير أن تكون التداعيات الاقتصادية السلبية للوباء على اقتصادات الدول الغربية عميقة؛ وأنها قد تستغرق فترة طويلة لكى تتعافى منه بينما الصين بحكم كونها أول دولة تخرج من الأزمة. ستنتعش اقتصاديا بصورة أسرع استنادا إلى مزاياها الأساسية من حيث قوةٍ المناخ الاستثمارى بها والابتكار ونمو الإنتاجية ولذلك من المرجح وفقا للتقرير أن يسرع الوباء من إعادة التوازن إلى القوة الاقتصادية العالمية من الغرب إلى الشرق فى السنوات القادمة.

فى النهاية يتضح أن أغلب مقولات الدرسة الواقعية تتمتع بقدرة تفسيرية معقولة، بل والقدرة على التنبؤ بسلوك الدول فى النظام الدولى فى وقت الأزمات التى تفرض تهديدات على الأمن القومى للدول. وعلى الرغم من وجود بعض الإستثناءات خاصة بالنسبة للدول الحليفة التي تبنت اتجاهات تعاونية ضعيفة نسبياً لتعزيز قدرتها على مواجهة وباء (كوفيد 19) كما فى دخول العديد من الدول الأوروبية مبادرات مشتركة لتطوير لقاح ودواء للوباء غير أن أزمة كورونا أسهمت؛ فى المقابل فى تأزيم العلاقات المتوترة بالأساس بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية من جهة والصين من جهة آخرى. الأمر الذى زاد من الملفات الخلافية والتنافس الاستراتيجى بين الجانبين، وتكشف كل هذه التطورات عن حقيقة أساسية، هى مركزية الدول كفاعل رئيسى فى العلاقات الدولية كما درج الواقعيون دوما على تأكيد ذلك.

ثانياً: النظرية الليبرالية وتأثير الأوبئة على الأمن

تعتمد الليبرالية كنظرية تفسيرية للعلاقات الدولية على أفكار ومبادئ كالأمن الجماعى، والاعتماد المتبادل ، والسلام الديمقراطى وغيرها، وأما وحدات التتحليل فهي الدولة والفواعل من غير الدول سواء أكانت منظمات حكومية إقليمية، أم شركات عالمية. وتعتبر الأزمة التي تعرضت لها هذه النظرية مع تفشي وباء كورونا (كوفيد-19)، هي الانتقادات التي تعرضت لها أفكار العولمة و التعاون الدولي و المؤسسات العالمية في ظل تراجع مخيف للتعاون الدولي و الاعتماد المتبادل مع الآخرين في بداية وباء كورونا وحالة الشك والخوف التي إنتابت الدول. وسنتطرق في هذا الجزء الى عرض بسيط للنظرية الليبرالية و أفكارها وفرضياتها وتطورها لنصل في ما بعد الى كيفية مقاربة النظرية الليبرالية لأزمات الأوبئة كفيروس كورونا (كوفيد-19) والتعرف على القدرات التفسيرية للنظرية للأزمة ومدى قدرتها على التنبؤ بتصرفات الدول.

ينطلق الليبراليون الكلاسيكيون من فرضية أساسية قوامها أن الإنسان خيّر بطبعه. وأن المجتمع يدفعه نحو الشر. و تعبر حالة الطبيعة (ما قبل العقد الاجتماعى) لدى جون لوك عن حالة التعايش السلمى من خلال حقوق طبيعية كالحياة والحرية، والملكية الخاصة، والتى تدفع

الأفراد نحو تأسيس حكومة مدنية تحافظ على حقوقهم الطبيعية عبر تعاقد اجتماعى ويتفق الليبراليون الكلاسيكيون على الحرية كقيمة ثابتة بمدلولاتها السياسية والفردية، والاقتصادية، لكنهم قد يختلفون حول كيفية الوصول إلى تقييد دور الحكومة الذى يجب أن يكون محدودا.

هذا التصور الليبرالى الكلاسيكى للسياسة الداخلية. الذى يتأسس على الفرد وحماية حقوقه المدنية. والسياسية. والاقتصادية. والاجتماعية. والثقافية. انعكس على رؤية الليبراليين للسياسة الخارجية. التى لا تنفصل عن منظورهم حول الفرد كفاعل رئيسى فى العلاقات الدولية والتى تتطلب حماية حقوقه الطبيعية وبلوغ حكومة عالمية تدافع عن حقوق الإنسان والتعاون الدولى وتضمن حرية الأسواق.

وقد أدى العديد من التغيرات كانهيار الاتحاد السوفيتى، ونهاية القطبية الثنائية، وظهور فاعلين جدد، إلى مراجعة لليبرالية كنظرية تفسيرية للعلاقات الدولية؛ حيث سارع الليبراليون الجدد إلى التشكيك فى مدى فاعلية فكرة الحكومة العالمية. فى ظل واقع دولى جديد يتميز بتوزيع القوة بين مختلف الفاعلين الدوليين، إذ ينظرون للديمقراطية كأساس للسلم فالدول غير الديمقراطية, فى نظرهم، هى من تجنح للحرب فى عالم معولم، يمثل فيه كل من الاعتماد المتبادل، الناتج عن الترابط الاقتصادى بين الدول، والسلم الديمقراطى أساسين لحفظ الأمن الجماعى. حيث تسعى الليبرالية الجديدة إلى تحقيق السلم مع الحفاظ على الفرد كلاعب رئيسى فى العلاقات الدولية بعبارة أخرى إعلاء قيمة الأفراد وتقييد سيادة الدول وإنشاء فاعلين عابرين للحدود للدفاع عن مصالح الدول (الشركات العابرة للحدود). فى هذا السياق يمكن الحديث من وجهة نظر ليبرالية عن التجارة التى تعزز السلم من منطلق الصالح المتبادلة والمشتركة وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

أ- الليبرالية وأزمات الأوبئة:

لم تقم الدول الليبرالية باتخاذ تدابير إحترازية وقائية لاحتواء وباء كورونا (كوفيد-19) عند إعلان انتشاره فى الصين فى ديسمبر 2019 حيث دائما ما تقلل السلطات من الوباء فى بدايته ثم تبالغ في تقديره بعد انتشاره وعدم اتخاذها لإجراءات لإحتوائه، حيث اعتمدت هذه الدول على مناعة القطيع، والتضحية بكبار السن والمرضى بشكل صريح (إنجلترا، وهولندا، والسويد)[1]، وهو أمر اتضح بشكل ضمنى لدى الكثير من الدول الأخرى من خلال التضحية بكبار السن والمرضى، رغم تصديرها لخطاب إعلامى مغاير يدعو لمكافحة هذا الفيروس. فالأرقام فى إيطاليا تشير إلى أن آكثر من 90 بالمئة من الوفيات هم من المتقاعدين, والمستفيدين من نظام الرعاية الصحية طويلة الأمد. وتظهر هذه التدابير توجهات

[1] -سامي السلامي، الليبرالية و الأوبئة جدلية الفردانية ومأزق العولمة، السياسة الدولية، العدد 221، 2020، ص12.

الليبرالية فى إيجاد تفسيرات حول تغليب المصلحة على الحق فى الحياة للأفراد كحق طبيعى، وهو ما يدفع لتحديد مقاربة هذه النظرية من جديد مع أزمات الأوبئة.

تبرز مقاربة النظرية الليبرالية مع أزمات الأوبئة ومنها وباء(كوفيد-19) أهمية دور وحدات التحليل غير الدولة كالمنظمات الدولية خاصة منظمة الصحة العالمية وشركات صناعة الأدوية ومختبرات الأبحاث العالمية على حساب الدول التى أظهر تعاملها مع الأزمة ضعف الليبرالية فى تجسيد إحدى أبرز أفكارها المتمثلة فى الاعتماد المتبادل وسط غياب التعاون الدولى لتجاوز الأزمة.

وتطرح محاولة مقاربة النظرية الليبرالية مع أزمة فيروس كورونا المستجد ثلاث إشكاليات رئيسية, وذلك على النحو الآتى:

الإشكالية الأولى: ترتبط بمدى قدرة الليبرالية على إيجاد تفسيرات لتغليب المصلحة على الحق فى الحياة للأفراد كحق طبيعى؛ حيث إن نسبة الوفيات المرتفعة فى الفئة العمرية 65 عاما وما فوق، التى تستفيد من المعاشات التقاعدية فى دول ذات أنظمة صحية متقدمة. أظهرت تمسكا بالمرجعية الليبرالية فى معالجة الأزمات والتى ترى كل أزمة فرصة لتحقيق ربح ما سواء اقتصاديا بتحطيم قوى الإنتاج الصغرى للرفع من الطلب خلال الأزمة الاقتصادية؛ أو اتباع سياسات تعلى من الاقتصاد على الإنسان بحسبان أن تدخل الدولة لا ينبغى أن يحد من حرية التنقل وحرية التجارة, والملكية الخاصة. كون ذلك سيمس جوهر الليبرالية فى الحرية كقيمة ثابتة بمدلولاتها السياسية. والفردية. والاقتصادية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن ربط تصاعد نسبة الوفيات بين فئة كبار السن جراء فيروس كورونا المستجد؛ بنظرية المؤامرة التى تربط نشأة هذا الفيروس بمحاولة التخلص من المتقاعدين, حيث إن ذلك الأمر لا يستقيم مع مناهج البحث العلمى, فى ظل غياب أي نتائج علمية دقيقة حول هذه النشأة. فضلا عن الخسائر التى تكبدها الاقتصاد العالمى جراءه, فإن ذلك لا يلغى الترابط بين اتباع هذه الدول لإجراءات لاحقة كمناعة القطيع؛ وطب الحرب؛ ورفع الحجر الصحى, وعدم تقييد الحركة؛ وارتفاع نسبة الوفيات بين الفئة العمرية المذكورة الأكبر سنا فى الدول ذاتها المذكورة سلفاً مقارنة بباقى البلدان.

إذ إن ذلك يظهر حدود الليبرالية فى إيجاد تفسير عقلانى للترابط بين اتباع تلك الإجراءات, رغم التصاعد فى منحى الوفيات لدى الفئة نفسا ومؤشرات مالية سابقة لهذه الأزمة. حيث إن توصيات المفوضية الأوروبية أقرت فى وقت سابق بأن عدم التحكم فى ارتفاع نسبة المعاشات التقاعدية, والرعاية الصحية طويلة الأمد يشكلان تهديدا للتوازن المالى للدول. وهو ما يفسر أن التدابير التى اتبعتها الدول خلال أزمة فيروس كورونا المستجد؛ من قبيل مناعة القطيع, أو طب الحرب؛ أو الرفع التدريجى للحجر الصحى. رغم استمرار ارتفاع

نسبة الوفيات هى تدابير براجماتية - مصلحية تقدم بشكل أو بآخر ربحاً ما فى خضم الأزمة من خلال تقليص نفقات المعاشات.

الإشكالية الثانية: تتعلق بالجدل الفكرى. الذى تطرحه طريقة إدارة الدول الليبرالية لأزمة فيروس كورونا بين الفردانية كمبدأ ليبرالى يجعل الفرد أهم من المجموع، حيث يجب عدم التضحية بمصلحة الأفراد لمصلحة ما يسميه البعض (الخير المشترك). والحق فى الحياة كحق طبيعى تأسس عليه جوهر الفكر الليبرالى، إن تغليب الفردانية على الحق فى الحياة عبر رفع الحجر الصحى, وسط هذه الأزمة التى يمثل فيها من هم فوق 65 عاما 90% من مجموع نسبة الوفيات؛ لن يخفف فقط من نسبة المعاشات التقاعدية, وإنما أيضا من النفقات المترتبة على الرعاية الصحية الطويلة الأمد.

يوضح هذا الارتباط بين الارتفاع الكبير لمعدل الوفيات من المتقاعدين والمستفيدين من الرعاية الصحية طويلة الأمد والنسبة المرتفعة التى تشغلها كل من المعاشات التقاعدية والنفقات الصحية طويلة الأمد من الناتج المحلى الإجمالى, فى ظل اتباع سياسات تضع الاقتصاد قبل الإنسان, وغياب اعتماد متبادل بين الدول للحد من هذا الوباء. حدود الليبرالية كنظرية تفسيرية فى مقاربة البعد الواقعي الذى طبع إدارة أزمة فيروس كورونا المستجد حيث صارت مبادئ الليبرالية ذاتهاء كمبدأ الفردانية؛ تتخذ كمسوغات ومبررات لتغليب الجانب المصلحى فى السياستين الداخلية والخارجية على حساب البعد المعيارى لليبرالية كنظرية سياسية.

الإشكالية الثالثة والاخيرة: تتعلق بمآل الليبرالية ما بعد كورونا. فالمجتمعات الليبرالية تعيش منذ الأزمة الاقتصادية العالمية فى عام 2008 تناميا فى السخط الشعبى ضد أنظمتها فى كل من أوروبا والولايات المتحدة. وهو ما تجسد فى تصاعد حركات احتجاجية كحركة "احتلوا وول ستريت" فى الولايات المتحدة. و"النجوم الخمس" فى إيطاليا و"السترات الصفراء" فى فرنسا. وقد تؤدى أزمة كورونا؛ بما حملته من تداعيات مختلفة، إلى إنماء محفزات الحراكين السياسى والاجتماعى فى الدول الغربية؛ متمثلة فى أزمة الديمقراطية التمثيلية. وتراجع الثقة فى النخبة السياسية؛ وتنامى أدوار القوى الخاصة على حساب الدولة والمجتمع المدنى. إضافة إلى تنامى الإشكاليات المنبثّقة عن هذا التصاعد, من شعبوية الحركات الاجتماعية. وحالة الاستقطاب الحاد. وتعطيل دورة السياسات العامة. وكذا صعوبة التنبؤ بمسارات الحركات الاجتماعية وسط اختلافات جوهرية تطبع التأسيس لديمقراطية فى نمطها التداولى ومخرجات الفعل الجمعى

علاوة على حدود النظرية الليبرالية فى إيجاد بدائل لتجاوز أزمة النموذج الديمقراطى الغربى. فإن ذلك يدفع لمقاربة مدى قدرةالنموذج السياسى الليبرالى على جذب الأفراد فى ضوء فشل النظرية الليبرالية فى التجسيد التام لأفكارها ومبادئها فى السياسة الخارجية بفعل

عدم قدرتها على التنبؤ بالتغيرات الدولية, بما فيها تلك التى ترافق أزمات الأوبئة. علاوة على فشلها فى تدبيرها لتلك الأزمات، وسط غياب لمبادئ الإعتماد المتبادل والتعاون الدولى.

ب- عالم ما بعد كورونا من منظور ليبرالى:

عرف العالم مع أزمة فيروس كورونا المستجد واقعا دوليا لم تتعامل الأنظمة الليبرالية مع مثيل له من قبل سواء من حيث قطع الروابط بين الدول؛ خاصة التجارية والملاحية وغيرها أو تقييد حرية تنقل الأفراد وتجمعاتهم, وفرض الحجر الصحى المنزلى. وسط أزمة مزدوجة فى كل من العرض والطلب. هذا الواقع الجديد يضع الليبرالية. كنظرية تفسيرية للعلاقات الدولية. أمام تحد مرتبط بمدى قدرتها على التنبؤ بمآلات العالم ما بعد وباء كورونا. وقد أولت الأوساط الاكاديمية الغربية اهتماما كبيرا بعالم ما بعد كورونا. حيث صنف بعضها تعامل دول عظمى مع الوباء كدول فاشلة؛ فيما خصص البعض الآخر موضوعات لتحليل مدى تسريع هذا المتغير المتمثل فى فيروس كورونا المستجد من نهاية العولة كما نعرفها. وتُظهر محاولة استشراف للعالم ما بعد كورونا من منظور ليبرالى ثلاثة مستويات من التحليل. على النحو الآتى:

1- **المستوى الأول:** يرتبط بمدى صحة مقولة إن أزمة كورونا أظهرت هشاشة للعولة. فالواقع أن الترابط العالمى, والاعتماد الكبير المتبادل فى المجالين الاقتصادى والمالى يجعلان من العولمة, كمنظومة قيمية. ومعرفية. وسياسية. واقتصادية. السبيل الأكثر نجاعة لاحتواء آية آثار سلبية قد تنتج عن مخاطر تفشى الأوبئة فى أى دولة أو منطقة من دول العالم.
2- **المستوى الثانى:** يتعلق بالدور الذى ستلعبه مبادئ الليبرالية فى استعادة دورة الحياة الاقتصادية فى العالم؛ وتجاوز الأزمة التى ستترتب على فيروس كورونا من خلال السعى الى تطبيق مبادئ الاعتماد المتبادل, والتعاون الدولى, والمساعدة المباشرة لتعافى اقتصادات الدول الصغرى لتجديد دورة العرض والطلب العالميين. فالاستجابة الاقتصادية غير المسبوقة فى البلدان الغنية ليست متاحة ببساطة للعديد من البلدان النامية. نتيجة لذلك. فإن الأثر المساوى هو أن العواقب ستكون أكثر شدة, وطويلة الأمد فى البلدان الفقيرة. وسيتراجع التقدم فى التنمية فى العديد من المجتمعات الإفريقية؛ وأمريكا اللاتينية؛ وآسيا. مثل هذه المخاطر قد تؤدى بهذا الوباء العالى إلى تفاقم عدم المساواة بشكل كبير داخل البلدان, وفيما بينها وهنا يتوجب على الأنظمة الليبرالية فى الولايات المتحدة, والاتحاد الأوروبى, وغيرها من الدول المتقدمة. تحمل مسئوليتها كاملة تجاه باقى دول العالم من منطلق ليبرالى, وكذلك عقلانى, مفاده أن انهيار اقتصاد الدول غير القادرة على تجاوز تبعات الأزمة الاقتصادية. الناتجة عن

فيروس كورونا المستجد؛ سيؤثر فى جميع الأسواق العالمية؛ وفى العرض والطلب فى الاقتصاد العالمى.

3- **المستوى الثالث والأخير:** يتعلق بمدى قدرة الليبرالية على استيعاب ضرورة وضع نظام عالمى جديد. فسيطرة الولايات المتحدة على المؤسسات الرئيسية التى تدير الاقتصاد العالى وتأثيرها الهائل فى الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة طوال الأعوام الثلاثين التى تلت انهيار الاتحاد السوفيتى لم تمكنها من تحمل فشل إدارتها لأزمة فيروس كورونا. إذ ألقى الرئيس الأمريكى, دونالد ترامب؛ باللوم على منظمة الصحة العالمية فى إخفاء الأزمة. وقام بوقف تمويلها. ويعد ذلك اعترافا بحقيقة أنه على الرغم من نفوذ واشنطن السياسى والاقتصادى. فقد تجاوزتهاً تدفقات العولة. حيث انتهى الأمر بالقوة العظمى (الولايات المتحدة) فى العالم لتكون الأكثر تضررا من وباء فيروس كورونا المستجد. مايمكن أن يعتبر علامة على أن النظام العالمى قد تغير جذريا.

ختاما أظهرت أزمة فيروس كورونا المستجد الحدود المعيارية للنظرية الليبرالية. سواء من حيث قدرتها التفسيرية للتغيرات فى التفاعلات الدولية التى ترافق الأوبئة؛ أو فى التنبؤ بمآلات العالم ما بعد الأوبئة. إذ تتعامل هذه النظرية مع العالم والسياسة على أساس قيمى؛ تتناول فيه ما يجب أن يكون. وليس ما هو كائن وهو ما انعكس على طبيعة مقاربتها إذ صارت مبادئ ليبرالية. كالفردانية مسوغات لسياسات واقعية على حساب الحق فى الحياة كجوهر للفكر الليبرالى.

ثالثاً: النظرية البنائية والأوبئة

لا شك فى أن الاختلاف فى فهم وتفسير الأحداث الدولية على اختلاف طبائعها ومدلولاتها يعد منطلقا لفهم التباينات بين الأطر النظرية المختلفة فضلا عن علاقة تلك الآطر بأحداث الواقع بل وكيفية انتقاء التفاصيل. مرورا بإضفاء الدلالة عليها وتفسيرها وصولا للتنبؤ ومن بين الأحداث الدولية المتسارعة، فرض وباء كورونا المستجد نفسه على الساحة الدولية ليثير التساؤل عن مدى قدرة النظرية البنائية الاجتماعية ليس فقط على تفسيره؛ بل وما تخلله وأعقبه من تفاعلات دولية أيضا.

لقد تمكنت البنائية من تفسير انتهاء الحرب الباردة فى الوقت الذى عجزت فيه منتظورات علم العلاقات الدولية الكبرى ليس فقط عن التنبؤ بها ولكن عن تفسيرها أيضا. فلم تكن القدرة التنبؤية لنظريات النموذج العقلانى موضعا للتساؤل فحسب؛ بل وقوتها التفسيرية أيضا. فقد تمكنت البنائية من تفسير انهيار الاتحاد السوفيتى بفعل التحول فى هويته من اتحاد إلى دولة. وهو الأمر الذى أعقبه تحول مماثل فى هوية الجمهوريات التابعة له إلى دول مستقلة ذات

سيادة. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الثورة التى أحدثها أنذاك ميخائيل جورباتشوف فى السياسة الخارجية السوفيتية. عندما اعتنق أفكارا جديدة مثل الأمن المشترك.

ولم تكن المنظورات التى تنهض على نهج ثابت للواقع الاجتماعى كافية لوصف وتفسير العالم المتغير أو التحول العالمي فى هيكل وشكل النظام الدولى نحو هيكل غير مستقر بالأساس. وساد الاعتقاد فى تجاوز النظريات العقلانية -التى تهدف إلى إنشاء نماذج قوية للواقع- لفكرة التغير بعد أن تأسست على عناصر ثابتة ومستقرة نسبيا وهو ما أدى إلى نهج وجودى إبستمولوجى جديد قادر على اللحاق بواقع ما بعد الحرب الباردة. ومن هنا جاءت البنائية الاجتماعية.

تأسيسا على ذلك. يمكن القول إن الافتراضات العقلانية التى تقلل من أهمية التفاعلات الاجتماعية لم تكن مناسبة لوصف العلاقات الدولية. ولم يكن ممكنا للإفتراضات التى توحى بعدم وجود تغير فى العلاقات الدولية أن تفسر نهاية الحرب الباردة أو التفاعلات الدولية الراهنة.

وبالمثل عجزت الواقعية والليبرالية عن تفسير الحرب الدولية على الإرهاب وأحداث11 سبتمبر التى جددت الاهتمام بالثقافة. والهوية. والدين والأفكار، وفى المقابل من شأن توصيف الإرهاب بالبناء الاجتماعى أن يقدم مقولات تفسيرية لطبيعة عمل التنظيمات الإرهابية وديناميكاتها وجهود الدول لمواجهتها على نحو أفضل.

من هنا تطرح قدرة البنائية على تفسير التحولات الكبرى تساؤلات. من قبيل: هل يمكن لهذه النظرية التى تمكنت من تفسير نهاية الحرب الباردة أن تفسر وباء كورونا؟ وهل تولى أيضا الاهتمام بالأمراض والأوبئة؟ وهل يعد وباء كورونا وفقا للبنائية تهديدا أم تغيرا؟ وماذا عن الأوبئة السابقة؟ ولو افترضنا عجز البنائية عن تفسير الوباء فهل يعنى ذلك عجزها عن تفسير المشهد الدولى الراهن. أو التفاعلات الدولية. عقب تفشى الوباء عالميا وتمدده جغرافيا؟ وإن كانت الإجابة بلا فأين تقف حدود قدراتها التفسيرية؟

يمكن القول إن نقطة البداية فى الإجابة عن تلك التساؤلات تكمن فى الحوار الذى أجراه نيكولاس أونف. أحدا أشهر منظرى البنائية. عقب تفشى وباء كورونا إذ أشار إلى تراجع القدرة التفسيرية للبنائية فى مواجهة الأوبئة السابقة وتحديدا الإنفلونزا الإسبانية التى انتشرت بين عامى 1918 و 1919 فعلى الرغم من الدور الذى لعبته تلك الإنفلونزا فى وقف الحرب العالمية الأولى بعدما أصابت الجانبين الألمانى والنمساوى فلم تكن على الرغم من خطورتها وتزايد أعداد المصابين بها وتعدد موجاتها محفزًا للتغيير العالمى بالنظر إلى السياق الإجتماعى الذى نشأت فيه آلا وهو سياق الحرب العالمية الأولى فلا شك فى أن الأخيرة تعد

نقلة نوعية وسببًا رئيسيا فى التحولات الدولية على عكس الإنفلونزا الإسبانية التى ربما بدت نتاجا طبيعيا للحرب بما لا يتطلب تفسيرا قائما بذاته.

من ثم يمكن القول بأن وباء كورونا على عكي الإنفلونزا الإسبانية، هو محفز للتغيير العالمي انطلاقا من السياق العالمي الذى تطورت فيه. فقد أتى الوباء الحالى فى وقت يعانى فيه الاقتصاد السياسي العالمي مشكلات خطيرة وتتمدد فيه المؤسسات المالية بشكل مفرط وتتزايد الفوارق الاجتماعية بشكل هائل, وتتدهور البنية التحتية وتُستنزف فيه الموارد من قبل الاقتصادات المتقدمة, وتتفاقم فيه قضية التغيرات المناخية

مما سبق يمكن الوقوف على عدة استخلاصات نظرية

أولها: أن تلك الرزية تجمع بين الكوربوراتى والاجتماعى فى منظور تحليلى موحد

ثانيها: أن التحليل البنائى للتغير الدولى يسهم فى فهم النقلات الكبرى للأنظمة الدولية (البنائية الكلية) الى جانب التغير الراهن فى النظام الحديث (البنائية النظامية)، فى فهم وتفسير التغيرات الدولية التى أنتجهاوباء كورونا واستشراف مآلاته.

ثالثها: أن عملية التغير. وفقا للبنائية, ليست عملية طارئة أو استثنائية، كما أنها ليست عملية مؤقتة أو لحظية، لكنها نتاج لجملة من التراكمات التى أسهمت فى مجملها فى بلورة تداعيات الوباء على ما جاءت عليه.

رابعها وأخيرا : أن القدرة التفسيرية لمفهوم التغير فى الرؤية البنائية تفوق القدرة التفسيرية لمفهوم التهديد فى الرؤية ذاتها فلم يكن وباء كورونا "تهديدا غير تقليدى" بل "محفز للتغير العالمي".

العمليات الدولية للنظرية البنائية في ظل وباء كورونا:

تتميز البنائية عن المنظورات الكبرى باختلاف بؤرة تركيزها فى دراسة العمليات الدولية عن تلك التى إعتادت المنظورات الأخرى تناولهاء مثل: الصراع, والتعاون. والحرب. وغيرها. وذلك باهتمامها بعمليات دولية كلية تعد مفاتيح تفسيرية لمختلف أنماط التفاعل الدولى التعاونى والتنافسى والصراعى، وتعد عملية تشكيل الهويات - إلى جانب التفاعل بين الفاعل الدولى والهيكل الإجتماعي الدولى عملية أساسية قى النظام الدولى. وفقا للبنائية(/). وهى العملية التى تؤدى إلى صياغة مصالح وتفضيلات الفاعلين الدوليين وعليه يمكن الوقوف على أبرز العمليات الدولية التى تأثرت بوباء كورونا على النحو الآتى:

العولمة: أسفر وباء كورونا عن جملة من التدابير التى قوضت العولمة. وهو ما تجلى فى توقف حركة الطيران الدولية. وإغلاق المدن والحدود. وتعطل سلاسل التوريد وهشاشة

الاعتماد المتبادل، وإغلاق المصانع، وأسفرت تلك الإجراءات وغيرها عن توقف التدفقات العابرة للحدود مع تراجع الإنتاج العالمى منذرة بركود اقتصادى حاد وأزمة اقتصادية عالمية تلوح فى الأفق على نحو يعصف بالقرية العالية الصغيرة. إجمالاً ينقسم الرأى حول العولة على نفسه فيذهب تيار إلى موت العولة؛ ويدفع الثانى بانحسارها ويجادل الثالث بارتدادها ويرى الرابع والأخير انتهاءها. ولكن على ما يبدو فإن التيارات الأربعة تقع أسيرة للوضع الراهن ولا تتجاوزه لتنظر لماهية العولة المرتقبة عقب انتهاء الأزمة أو إيجاد علاج للوباء. ذلك أن انتهاء تلك الأزمة قد يعنى بالضرورة تكثيف الإنتاج العالى وإعادة فتح الأسواق. وتكثيف استنزاف الموارد ونشاط حركة السياحة لتنذر بموجة ثانية من العولة هى الأكبر كثافة والأوسع انتشارا.

تشكيل الهوية: وهى العملية التى تجد جذورها فى البنائية التقليدية إذ تحتل عملية تشكيل الهوية أهمية خاصة فالبنائية التى تدفع بأهمية الهويات التى تحدد بدورها مصالح الدول، وتؤسس المصالح القومية، وتحدد استراتيجيات الدولة بموجب ذلك يمكن الدفع بإختلاف هوية القوى العظمى عن هوية أعضاء الاتحاد الأوروبى. لتختلف بالتبعية مصالح كل منهما وهو ما يمكنه تفسير التباين فى المصالح الأمريكية والألمانية تبعا لاختلاف هوية كل منهما ويمكن تفسير تغير الموقف الألمانى من وقف تصدير المعدات الطبية وعدم تقديم المساعدة لإيطاليا فى بداية الأزمة إلى إرسال المعدات الطبية ونقل المرضى الفرنسيين والإيطاليين المصابين جواً إلى ألمانيا والتبرع بقاعدتها فى مبادرة حلف شمال الأطلسي الاستراتيجية الخاصة بالنقل الجوى الدولي لنقل الإمدادات الطبية ومعالجة عدد من الأوروبيين على نفقتها، بالهوية الألمانية-الأوروبية التى رغبت فى إرساء قيمة التضامن الأوروبى حفاظًا على صورة الاتحاد الأوروبى من ناحية وإسكات الأصوات التى تنتقد الإتحاد الأوروبي بفعل ما يعتريه من تحديات هيكلية قد تسفر عن انسحاب مزيد من الدول الأعضاء لتلحق ببريطانيا من ناحية أخرى.

فى المقابل. يمكن أيضا تفسير بعض السياسات الأمريكية. انطلاقا من هوية الرئيس الأمريكى دونالد ترامب. كونه رجل أعمال كرس سياسة الصفقات المربحة قى التعامل مع الأزمة ليهدف إلى تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر ويؤكد توافر أجهزة التنفس الصناعى وإمكانية إجراء المسحات للجميع والريادة الأمريكية فى تطوير لقاح محتمل وهو ما هدف لاستعراض القوة وإنكار الضعف؛ ترسيخا لصورة الولايات المتحدة الأمريكية كونها الدولة العظمى التى لن يهزمها وباء كورونا وذلك على شاكلة رجال الأعمال الذين لا يقبلون بصفقات خاسرة.3

تغير الهوية: وهى العملية التى تجد جذورها فى "البتائية النقدية" : وبموجبها تتغير الهويات ويعاد تشكيلها من خلال التفاعل الاجتماعى. مما يعنى إمكانية تغير الهيكل الاجتماعى الدولى

الذى يشكل السياق التفاعلي والدلالات التى يحملها الهيكل المادى وهو ما يعنى أن سلوك الدول لا يبنى على أسس مادية نفعية ولكن بشكل أعمق على تغير إدراك الفاعل لذاته وللآخرين وبالتالي لمصالحه وتفضيلاته.

ومن المتوقع بعد انحسار الوباء أن يعاد النظر فى جدوى التكتلات الإقليمية وتجارب الاندماج الإقليمى وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبى. إذ تفشل فكرة الهوية الجماعية -التى تعد نواة التكتلات الإقليمية- فى تفسير أسباب إنكفاء الدول الأوروبية على الذات خاصة فى بداية تحول أوروبا لبؤرة للوباء فالهوية الجماعية المبنية على القيم المشتركة لم تتجل فحسب بل تصدعت أيضا.

التعاون/التنافس: دفع البعض بتداعيات جذرية لوباء كورونا, يعاد على إثرها رسم الحدود الفاصلة بين الدولة والسوق وتكثيف الإجراءات الحمائية؛ ودفع المبادرات الوطنية على حساب التعاون الدولى فى المقابل طرح البعض الآخر إمكانية استحداث استراتيجيات دولية جديدة عمادها التعاون المشترك والاعتماد المتبادل لا التنافس الدولى خاصة فى ظل عالمية بعض التهديدات مثل: القرصنة. والتغيرات المناخية، والأوبئة، وغير ذلك.

وفى رؤية البنائية. يعد المحك فى حسم التفاعلات الدولية. الصراعية والتعاونية هو مركبات التهديدات وعلاقات العداوة والخوف والهويات السلبية والإيجابية فالسلوك التنافسى- الصراعى الذى تجلى فى التفاعلات الصينية - الأمريكية. على سبيل المثال لا يعد نتيجة حتمية لفوضى النظام الدولى، وإنما نتاج علاقة مركبة من الخوف من فقدان المكانة الدولية والشعور بالتهديد من ناحية، وإضفاء كل منهما هوية سلبية على الآخر من ناحية أخرى. مما أجج الصراع والعلاقات التنافسية بينهما ورسخ لمبدأ وسياسة المساعدة الذاتية وأشعل التنافس على المكاسب النسبية.

الفاعلون الدوليون للنظرية البنائية في ظل وباء كورونا :

يتمثل أبرز الفاعلين الدوليين. بشكل عام، فى الدولة القومية ذات السيادة والمنظمات الدولية. ويمكن الوقوف على قدرة البنائية على تفسير سلوكهم فى خضم وباء كورونا على النحو الآتى:

الدولة القومية: ففى إتجاه مضاد للأطروحات التى تدفع بتراجع دور الدولة عكس وباء كورونا خاصة مع فرض حالة الطوارئ فى كثير من الدول من ناحية، وتشديد تدابير مواجهة الوباء من ناحية أخرى، أن الدولة لا تزال الفاعل الرئيسى فى العلاقات الدولية.

المنظمات الدولية: تعد منظمة الصحة العالمية، إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين، المنظمة الدولية الأهم والأبرز على الساحة الدولية فى ظل تنامى دورها فى تبادل المعلومات

وأبحاث اللقاحات. وتبعا للبنائية تعمل منظمة الصحة العالمية فى الفضاء الاجتماعى المتجاوز لحدود الدول بهدف ترسيخ عدد من المعايير الدولية المتعلقة بأهمية الإغلاق والتباعد الاجتماعى والتى تحولت الأوبئة ومآلات التغيير العالمي فى النظرية البنائية

الموضوعات والمفاهيم للنظرية البنائية في ظل وباء كورونا:

أسفر وباء كورونا عن إعادة جدولة الأجندة الدولية لتحتل بعض القضايا الدولية موقع الصدارة فى الوقت الذى تتراجع فيه قضايا أخرى وهو ما يرجع فى جوهره لتنامى المخاطر المتولدة عن بعضها لتطول ليس فقط الأمن القومى للدول بل الأمن الإنسانى أيضا وعليه، يمكن الدفع بتراجع القضايا العسكرية والدينية لمصلحة مثيلتها الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، وعليه تصدرت الأنظمة والقطاعات الصحية ومدى قدرتهما على الصمود، إلى جانب ميزاتيات الصحة. والأدوية واللقاحات المحتملة. وتصريحات منظمة الصحة العالمية وحوكمة القطاع الصحين والمساعدات الطبية، وأجهزة التنفس الصناعى، الإهتمام الدولى والعالمى، إلى جانب ما هو اقتصادي، بات مفهوم التباعد الاجتماعي الركن الركين فى سياسات مكافحة وباء كورونا والقاعدة الاجتماعية الأبرز التى تتحكم فى سلوك ملايين البشر حول العالم، ومع تغير وسائل ومتطلبات العمل والتعليم من ناحية، وتزايد الاهتمام بسلوك المجتمعات فى مواجهة الوباء من ناحية ثانية، وتزايد أهمية وسائل التواصل الاجتماعى ودورهاً فى متابعة الأخبار والترفيه بل والكشف عن ممارسات الدول وسلوكها من ناحية ثالثة وأخيرة، احتلت القضايا الاجتماعية بدورها مكانة بارزة بين القضايا الدولية ذات الأولوية، غير أنه يكون من المبكر الوقوف على القدرات التفسيرية للبنائية لاسيما مع إستمرار الأزمة ومجهولية مصيرها وهو ما يتصل بجملة من الإشكاليات النظرية المصاحبة لتوصيف الوباء بمحفز للتغير العالى،

أولاها: صعوبة دراسة عملية التغير بوصفها عملية مستمرة لا يمكن ملاحظتها بوضوح مع الاستغراق داخلها.

ثانيتها: النظر للوباء على أنه نوع من الاضطراب الذى لحق بالنظام الدولى المضطرب ابتداء.

ثالثتها وأخيرا: النظر للوباء على أنه سبب فى التغير العالمي، الأمر الذى يعزى إلى الحروب الدولية تقليديا.

رابعاً: النظرية النقدية والأوبئة.

كشفت النظريات النقدية عن مركزية أوروبية تسيطر على الوعي العام بتاريخ وحاضر العلاقات الدولية. وكذا ذكورية حاكمة للأطر التحليلية التى تنظم التفكير بالواقع، فضلا عن

حداثية وضعية مادية ساكنة فى بنية القيم الموجهة للواقع الدولى، وتحيزات لغوية توجه تفكيرنا وتسيطر عليه، وغيرهًا الكثير. وتناوبت فى الكشف عن تلك التحيزات نظريات ما بعد الكولوثيالية، والنسوية النقدية، والبنائية النقدية. وما بعد البنبوية وغيرها من النظريات, والتى بات من المتعارف تسميتها "النظريات النقدية ما بعد الوضعية" تمييزا لها عن حزم من النظريات التقليدية، كالواقعية والليبرالية، وبعض روافد البنائية، التى استندت جميعها بالأساس إلى أطر معرفية ومنهجية وضعية.

وتمتلك النظريات النقدية بور تحليل أساسية. يمثل الاستعمار والنوع الاجتماعى والعرق والطبقة واللغة وغيرها مداخل منهجية يسكن تحتها الفهم النقدي لتحيزات، سواء الواقع الدولى، أو أدوات النظر إليه. إذ تبحث هذه النظريات فيما وراء الواقع الدولى الإمبيريقى المعيش؛ حيث تتساءل: كيف أضحى هذا الواقع واقعًا؟ وما هى علاقات القوة الكامنة خلف تشكله على هذا النحو وبالتالى تكشف عن مساحات عتمت عليها التحليلات التقليدية، حيث تصبو فى الأخير إلى تغيير راديكالى فى الواقع الدولى، يقوده الضمير البشرى، ويستهدف تحقيق انعتاق البشر من التهميش والاستبعاد والظلم.

الأوبئة تهميش الضعفاء ما بعد الإستعمار:

تدعو الأدبيات النقدية. خاصة ما بعد الكولونيالية منها إلى تحرير العلاقات الدولية من الاستعمار ومن ثم تدعو إلى تحرير سياسات الصحة العالمية من ممارسات استعمارية كامنة خلفها تسميها الأدبيات النقدية عادة ما بعد الاستعمارية، وكانت القوى الاستعمارية قد أظهرت اهتماما بالصحة فيما وراء حدودها خاصة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فبسبب الخوف آنذاك من الكوليرا فى تركيا والطاعون فى مصرء بدأت مؤتمرات دولية منذ عام 1913 انتهت بتأسيس منظمة الصحة العالمية فى عام 1948.

واستهدفت الجهود الدولية؛ خلال هذه الفترة. ضمان حرية التجارة العالمية. وحماية الجنود والمستوطنين والتجار الأوروبيين، بل وكان الترويج للتفوق الأوروبى فى العلاج والمجال الصحى إحدى الأدوات التى وظفها الاستعمار لإبراز تقدمه فى مواجهة الشعوب "الأصلية البدائية المتخلفة" كجزء من مهمة نشر التمدن والتحضر بين شعوب العالم، من ثم لم يكن الحرص على الصحة يعبر عن مسعى إنسانى لمساعدة الأضعف أو المحتاج، ولعل العديد من الدراسات قد أظهرت أن الأوبئة كانت فى حقيقة الأمر هى السلاح الأكثر فتكا فى التجربة الاستعمارية، حيث ماتت أعداد تقدر بعشرات الآلاف بسبب الأمراض المنقولة من أوروبا إلى الأمريكتين أكثر من تلك التى قتلتها الأسلحة. لكن ثمة تشابه بين المنطق الاستعمارى فى الاهتمام بالصحة. وما شهده عقد التسعينيات من اهتمام بها ترصده الأدبيات النقدية إذ أن الحملة الدولية الكبيرة التى قادتها الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك رافعة شعارات إنسانية فى مجال الصحة وحشدت لها وسائل الإعلام والمراكز البحثية والمنظمات

الخيرية، بدت مدفوعة بمخاوف تأثير ظاهرة الأمراض الوبائية الجديدة والمتجددة العابرة للحدود في حرية التجارة وأمن الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، ولما لم يدعم الواقع الدوليعلى مدى التسعينيات وبدايات الألفية هذه المخاوف فقد تبدد الإهتمام تاركا إمكانيات شديدة المحدودية تقف بها الجهات الدولية المعنية فى مواجهة الأوبئة عابرة الحدود فى يومنا هذا، حيث بدا هنالك عجز واضح فى ميزانيات الصحة، حتى فى الدول الأغنى فى العالم وهو ما كشفت عنه أزمة كوفيد-19.

ويميز النقديون بين أن يُنظر إلى قضية الأوبئة العالمية كقضية أمن قومى تحكمها الاعتبارات البراجماتية ومصالح الاقوى، حيث تلتفت معها الدول إلى قضية الصحة حرصا على أمنها العسكرى - البيولوجى أو الكيميائى ... إلخ؛ أو استمرارا لتدفق حركة التجارة العالمية. أو تطويرا لآليات الحوكمة العالمية التى تسمح بنشر النموذج الليبرالى دوليا أو تحقيقا للمكانة الدولية بالتنافس على اكتشاف الأمصال. أو أن تكون قضية أمن بمعناه الأخلاقى والإنسانى الإنعتاقي، تستبطن التزاما تجاه هؤلاء البشر الذين يمكن مساعدتهم على العلاج.

في سياقات متصلة، ترصد الأدبيات النقدية كيف تتعرض الأوبئة للتهميش في الرواية التاريخية للعلاقات الدولية ويبرز مثال الهند دالا على ذلك فعلى الرغم من أن العشرين مليون نسمة الذي يفترض أنهم وفيات الهند وحدها من الانفلوزا الاسبانية، يقترب هذا العدد من عدد وفيات جنود الدول المشاركة فى الحرب العالمية الأولى، ومع ذلك فإن هذه الحرب تحظى بمكانة أساسية فى تشكيل تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، بينما يغيب الوباء فى الهند عن كتب هذا التاريخ. لذا تكشف الأدبيات النقدية عن واقع وأدوار وتواريخ مطموسة للأطراف الأضعف فى المعادلة الدولية. وتتساءل: كيف كانت الرواية التاريخية ستختلف إن سمح للأطراف الأضعف فى المعادلة برواية قصته، وعليه يمكن القول إن تهميشا لواقع وتاريخ الأطراف الأضعف فى النظام الدولى ظهر كملمح أساسى من ملامح قضية الصحة والأوبئة العالمية، وإن الالتفات لهموم ومصالح هذه الأطراف لم يظهر إلا عندما تقاطعت مصالحها مع مصالح الدول الكبرى، وهو ما دفع الأدبيات النقدية للحديث عن واقع دولى محمل بعلاقات استعمارية كامنة.

الأوبئة ومعضلة التحيزات العرقية والثقافية:

ترى الأدبيات النقدية ممارسات عنصرية تستتر خلف التحيز لمصلحة سرديات تفسيرية للأوبئة توجه اللوم لعادات ثقافية بعينها كما هو الحال مثلا فى تحميل الكنديين لمن هم من أصول آسيوية في بلدهم، مسئولية نقل مرض السارس إلى الأراضى الكندية فى الألفية الجديدة. من هنا؛ جاء التعبيرRacialized Disease حيث يحّمل المرض ذاته بتحيزات عنصرية. وتكمن فى أنها تروج لفكرة استعمارية أصيلة، حيث الشعوب غير الغربية صاحبة

نمط الحياة غير الصحى وغير النظيف تفسد على الشعوب الغربية النظيفة عيشها. وهى فكرة سمحت من قبل للاستعمار بالترويج لأهمية الحدود بين الدول، فعند الحدود يكون التفتيش والحجر والرقابة

لكن يغيب عن ذلك التحليل أبعاد مهمة من قبيل أن الدول النامية التى تعرضت لنهب ثرواتها وخيراتها على مدى قرون فى ظل تجربة استعمارية قاسية انتهى بها الأمر إلى حالة فقر هيكلى جعلها بؤراً لانتشار الأمراض والأوبئة كما أن هذه الدول تتحمل اليوم تبعات تغير المناخ الذى تسببت فيه بالأساس الدول الصناعية الكبرى وأدى على سبيل المثال إلى تكاثر البعوضة المسببة لمرض الملاريا فى إفريقيا، بل إن الأنماط الحياتية الحداثية المفروضة على شعوب العالم، فى ظل العولمة، أضحت تزيد حياة الفقراء تعقيدا، وتتسبب فى ظهور وعودة أمراض معدية وغرز معدية بات انتشارها أشبه بالأوبئة، مثل التدخي،. والسمنة، وسوء التغذية وغيرها.

إذاً تساعد النظريات النقدية فى الكشف عن تلك العقلية العنصرية المستترة مثلاً خلف اقتراح بعض الأطباءالفرنسيين اختبار أمصال كوفيد-19 على الأفارقة أولاً بحجة افتقارهم للرعاية الصحية على أية حال، أو خلف أوصاف منحازة كوصف كوفيد- 19 بـــ " الفيروس الصينى"، إذ يتم توجيه الأنظار نحو أحد أسباب انتشار الفيروس، بينما تشاح الأنظار عن أسباب أخرى، كإهتراء البنية الصحية فى كثير من الدول التى انتشر فيها الوباء.

و بشكل عام تأخذ النظريات النقدية أبعادًا غير مادية فى الحسبان عند التحليل السياسى لظاهرة الآوبئة. إذ تلتفت إلى القيم الإنسانية والثقافة وحتى إلى ما تسميه "قوى الطبيعة" الخارجة عن سيطرة البشر. وتتجلى هذه الأخيرة. على سبيل المثاله فى الطفرات التى تلحق بالفيروسات والميكروبات ذاتها فتحولها إلى أوبئة، أو تسمح لها بمقاومة الأدوية أو الأمصال.

الأوبئة وعدم العدالة الاجتماعية والطبقية:

تشير الأدبيات النقدية إلى أن أوضاع الصحة على مستوى العالم تتسم بعدم العدالة. وأن عوامل. مثل العِرقُ، والتعليم، والنوع، والجغرافيا، تتداخل مع العامل الطبقى لتشكل معادلة عدم العدالة تلك التى تبدى ساكنة فى بنية النظام العالى بمختلف فاعليه وعلاقاته. وتلفت تلك الأدبيات النظر إلى علاقة بين الفقر وانتشار الأوبئة. إذ ترى أن انتشار الأوبئة ليس بالضرورة بسبب طبيعتها الوبائية بقدر ما يكون بسبب ضعف إجراءات الوقاية من انتشار العدوى، وضعف المنظومة الصحية، ولهذا السبب سمى فيروس زيكا "مرض الفقر المعدي". ترصد الأدبيات النقدية. كذلك كيف يخرج الفقراء حول العالم أكثر تضررا بعد انحسار الأوبئة. ليس فقط بسببها بل بسبب سياسات إدارة هذه الأوبئة التى قد تغفل مصالحهم.

فالأوبئة تضيف إلى حياة الفقراء بؤساً لا ينبغى تجاهله من قبل سياسات الدول. وحين تنتهى حالة الاهتمام الإعلامى بوباء ما إذا ما اكتشف عقار أو مصل له فكثيرا ما لا تضع هذه الاكتشافات نهاية لمعاناة الفقراء. ويبقى الفقراء هم الأكثر تضررا بسبب الأزمات بأنواعها. وعليه فتصورات النظريات النقدية لا تبشر بعالم أكثر إنسانية بعد نهاية أزمة كوفيد-19 بل تكشف عن أنانية وعدم عدالة عالم معاصر يدور فى فلك مصلحة الأقوى والأغنى. وترى أن هذا الكشف ذاته هو نقطة بداية ضرورية لتغيير الواقع؛ والتوقف عن التعامل مع التحيزات الكامنة خلفه بحسبانها مسلمات لا يمكن تغييرها، كما تبرز الأدبيات النقدية خطورة منظومة قيم مادية نفعية. نحت أولويات البشر من دواء، وكساء، وطعام جانبا لمصلحة تكديس الأسلحة والبضائعن واحتكار براءات الاختراع، والترويج لخطابات الاستعلاء والعنصرية، وهى سياسات أكدت أزمة "كوفيد-19" بما لا يدع مجالا للشك، أنها ليست كفيلة بتحقيق الأمن.

الفصل الثاني: تداعيات جائحة كورونا إقتصاديا وسبل مواجهتها

تمهيد

أدت جائحة كورونا (كوفيد-19) الى ايقاف الأنشطة الاقتصادية العادية و الحياة اليومية الطبيعية في العالم أجمع تقريبا، بسبب كم التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومات لمنع وايقاف تفشي الوباء ولرفع الضغط عن نُظُمِ الرعاية الصحية بتقليل رقعة انتشار المرض وتقليل عدد المصابين، فتزايدت حالة عدم اليقين والخوف الناتج عن اغلاق الأعمال التجارية والصناعية وفرض قيود وتدابير معقدة أمام حرية التنقل والسفر، مما أدى الى انخفاض الإنتاج والاستثمارات والأرباح بشكل أدى الى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، ولم تعد أزمة وباء كورونا أزمة صحية فقط، بل أصبحت كارثة انسانية تهدد كل نواحي الحياة وخاصة المجال الإقتصادي إذ تشير الأدلة الملاحظة أن الفقراء والفئات المحرومة هم الذين يكابدون الأثر الأكبر من الناحية الإقتصادية والتي تنعكس سلباً على الناحية الاجتماعية و الصحية حيث تقدر الأمم المتحدة في تقريرها لسنة 2020 أن قرابة نصف عمال العالم قد يفقدون وظائفهم بسبب الإقتطاعات و الآثار الإقتصادية الأخرى الناجمة عن تفشي الوباء، كما أشارت أحدث توقعات صندوق النقد الدولي لعامي 2020 و 2021 بخصوص آفاق النمو أن العالم قد دخل في حالة ركود بمستوى سوء عام 2009 إن لم يكن أسوأ، وسيكون التأثير الإقتصادي للوباء كبيراً على الحياة الإجتماعية للأفراد والمجتمعات والأمم. ووفقا لتوقعات الإقتصاد العالمي لعام 2020 ستهوي جائحة فايروس كورونا (كوفيد-19) بـحوالي 49 مليون شخصا إلى حافة الفقر بحلول نهاية عام 2020 وبداية عام 2021.

المبحث الأول: تداعيات كورونا على القطاعات الإقتصادية

من الواضح أنه من الصعب قياس الآثار الإقتصادية الحقيقية لوباء كورونا (كوفيد-19) خاصة في ظل بيئة سريعة التغير كالبيئة الإقتصادية التي نعيش فيها اليوم ، وبالضبط في ما يتعلق بالإنتاج و العمالة و إنفاق المستهلكين و التجارة الدولية و الأمن الغذائي و التعليم، لكن مايمكن ملاحظته من الوهلة الأولى أن البلدان المستأثرة بأكبر الحصص على مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي و التصنيع و التجارة على الصعيد العالمي هي البلدان الأكثر تضرراً من الوباء إقتصادياً. ورغم هذا فإن جميع إقتصادات العالم تقريباً تعاني من التداعيات السلبية لتفشي الوباء. حيث يتفق الإقتصاديون على أن الوباء سيكون له آثار سلبية شديدة على الاقتصاد العالمي ككل. وتوقعت تقديرات أولية في بداية عام 2020 أنه في حالة تحول الفيروس إلى وباء عالمي، فإن معظم الاقتصادات الكبرى ستفقد 2.9٪ على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي **(GDP)** خلال نفس السنة 2020. ليتم إعادة تحديث هذه التوقعات مجدداً في نفس السنة لتصل إلى توقعات بخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5٪، وإذا علمنا أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي كان يقدر بحوالي 87.55 تريليون دولار أمريكي في عام 2019، فإن ذلك يعني وبعملية حسابية بسيطة أن انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 4.5 في المائة يعني خسارة تقدر بنحو 3.94 تريليون دولار أمريكي في الناتج الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول : تداعيات كورونا على قطاع السياحة و السفر

حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم التحدة United Nations World Tourism Organization **(UNWTO)** فإن السياحة الدولية تشمل أنشطة الأفراد المتمثلة في السفر إلى أماكن خارج أماكن إقامتهم المعتادة والدائمة والمكوث بها لمدة لا تتجاوز 12 شهرا لقضاء أوقات ممتعة أوممارسة أنشطة أو أعمال تجارية أو لغيرها من الأغراض. وبناء على هذا التعريف العام، تشمل صناعة السياحة جميع الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتوفير السلع والخدمات للسياح. وفي هذا الصدد، حددت منظمة السياحة العاملية 185 نشاطا متعلقا بذلك ولها روابط مهمة بقطاع السياحة. وتشمل هذه الأنشطة خدمات مختلف القطاعات مثل النقل والإتصالات والفنادق والسكن والأغذية والمشروبات والخدمات الثقافية والترفيهية والخدمات المصرفية والمالية وخدمات الترويج والدعاية وبهذه الشبكة الهائلة من الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية والبنية التحتية اللازمة لدعمها، تعتبر السياحة من أكبر القطاعات في العالم فضالاً عن كونها عنصرا مهما من عناصر التجارة الدولية.

كانت صناعة السياحة واحدة من أكبر القطاعات الإقتصادية في العالم، حتى تسبب وباء كورونا (كوفيد -19) في اصابة هذا القطاع بالشلل بسبب حظر الطيران وتقييد التنقل والسفر وهي الاجراءات الأولى التي اتخذت عالمياً للحد من إنتشار الفايروس، حيث كانت

تعتبر السياحة ثالث أكبر القطاعات مداخيلاً (بعد صناعة النفط والصناعات الكيميائية)[1] ، وفي عام 2019 شكلت السياحة 7٪ من التجارة العالمية، وهي بالنسبة لبعض البلدان يمكن أن تمثل أكثر من 20٪ من ناتجها المحلي الإجمالي **(GDP)** وبشكل عام فهي تساهم في 10٪ من الناتج الإجمالي العام العالمي وتوفر مايزيد عن 320 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم[2].

بعد انتشار الوباء كانت السياحة هي أحد القطاعات الأكثر تضرراً من جائحة **Covid-19**، بسبب التأثير المباشر للجائحة على عادات وسبل العيش والخدمات العامة وخصوصا سياسات التباعد الإجتماعي التي فرضتها الحكومات، وتتسع دائرة الخطر الى كل ما يتصل بالسياحة من فروع وأقسام مثل الشركات السياحية وشركات الطيران والفنادق والمطاعم وعائدات الدول من التأشيرات السياحية والمطارات والمنافذ والمتاحف والأماكن السياحية وغيرها. ولهذا فإن المجلس العالمي للسفر والسياحة **World Travel & Tourism Council (WTTC)**، وهو المجموعة التجارية التي تمثل كبريات شركات السفر العالمية ، توقع في عام 2020 خسارة عالمية تقدر بـــ 75 مليون وظيفة و 2.1 تريليون دولار من الإيرادات.

1- السياحة قبل وبعد جائحة كورونا:

أ- السياحة قبل الجائحة:

في عام 1950، ومع بداية عصر الطائرات، قام 25 مليون شخص فقط برحلات خارجية وبحلول عام 2019، وصل هذا الرقم إلى 1.5 مليار.

في عام 2018 ، في تحليله السنوي الذي يحدد التأثير الاقتصادي والتوظيف العالمي للسفر والسياحة في 185 دولة و 25 منطقة ، كشف بحث المجلس العالمي للسفر والسياحة (**WTTC**) أن :

- قطاع السياحة و السفر ساهم بحوالي 8.8 تريليون دولار أمريكي في الاقتصاد العالمي، أي ما يعادل 10.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[3]
- يضمن قطاع السفر والسياحة أكثر من 319 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. وهذا يمثل 10.0٪ من إجمالي العمالة. وبالتالي فقد وظف القطاع واحدًا من كل خمسة من إجمالي صافي الوظائف الجديدة التي تم إنشاؤها في جميع أنحاء العالم على مدى السنوات الخمس الماضية.
- في عام 1950، ومع بداية عصر الطائرات، قام 25 مليون شخص فقط برحلات خارجية وبحلول عام 2018، ارتفع عدد السياح الدوليين الوافدين في جميع أنحاء العالم إلى 1.4 مليار وافد وسائح.

---

[1] - https://www.unwto.org/tourism-and-covid-19-unprecedented-economic-impacts

[2] - https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2020/12/impact-of-the-pandemic-on-tourism-behsudi.htm

[3] - Kamel Mouloudj, The Impact of coronavirus on tourism sector-an analytical study, journal of economics and management, Vol20, sep2020.

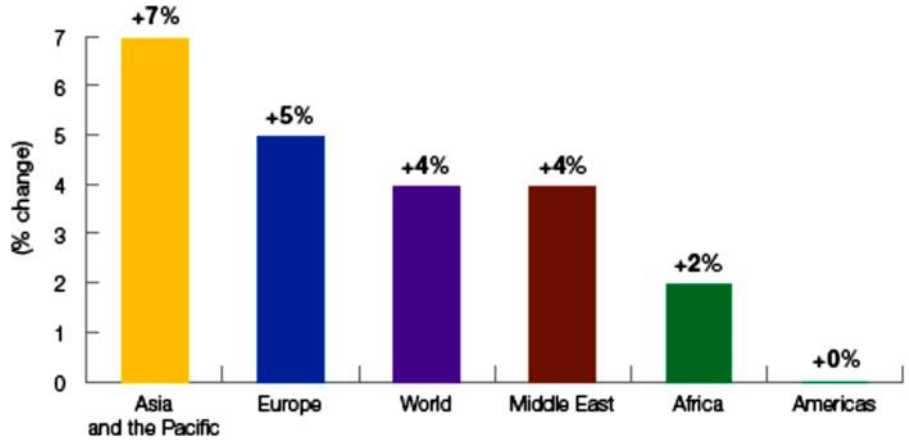

شكل (1): إيرادات السياحة الدولية حسب المناطق ، 2018 (التغير٪)

مصدر الصورة منظمة السياحة العالمية (2019)

يوضح الشكل (1) أن دول آسيا والمحيط الهادي حققت معدل نمو كبير للإيرادات في عام 2018 بنسبة 7٪ مقارنة بعام 2017 ، كما شهدت الدول الأوروبية زيادة بنسبة 5٪ ، بينما شهد النمو المتوسط العالمي نموًا بنسبة 4٪ حيث تمثل نفس المعدلات التي سجلتها دول الشرق الأوسط ، في حين أن معدل النمو في أفريقيا كان أقل من 2٪ ، ولكن على الرغم من هذا المعدل فإن دول الأمريكتين لم تصل إلى أي معدل نمو كبير.

- بلغ النمو في قطاع السياحة والسفر نسبة 3.9٪ في سنة 2018 أي أكثر من نمو الإقتصاد العالمي الذي وصل الى 3.2٪، حيث إستمر معدل النمو المضطرد أكثر من نمو الاقتصاد العالمي لمدة ثماني سنوات متتالية.
- ظلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين أبرز اقتصادات السفر والسياحة في عام 2018 ؛ تمثل مجتمعة 35.2٪ من إجمالي الناتج المحلي للسفر والسياحة في العالم ، تليها اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة.

وعليه فيمكننا القول أن أهم ما ميزقطاع السسياحة قبل جائحة كورونا كان مايلي:

- مساهمة بقيمة 8.9 تريليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- 10.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- 330 مليون وظيفة ، 1 من كل 10 وظائف حول العالم.
- 1.7 تريليون دولار أمريكي صادرات الزوار (6.8٪ من إجمالي الصادرات ، 28.3٪ من صادرات الخدمات العالمية).
- 948 مليار دولار أمريكي استثمارات رأسمالية (4.3٪ من إجمالي الاستثمار).

ب- السياحة بعد الجائحة:

أدى التفشي الحالي لوباء **COVID-19** إلى تدمير الاقتصاد العالمي مع تأثير فوري على الشركات التابعة للسياحة مثل الأغذية والمشروبات والسفر والأعمال الفندقية حيث نال

قطاع السياحة نصيب الأسد من آثار جائحة كورونا، و يشهد القطاع انخفاضًا حادًا في الطلب وتزايدًا في خسائر الوظائف على نطاق عالمي، فالسفر والسياحة على حد سواء من بين القطاعات الأكثر تضررا مع الطائرات المحظورة ؛ الفنادق المغلقة وتدابير حظر السفر المنصوص عليها في جميع بلدان العالم تقريبا.

على الصعيد العالمي ، خلال هذه الأحداث ، أعلن مطار ماليزيا عن انخفاض بنسبة 30٪ في حركة الركاب الدولية لشهر فبراير. إذ أن تفشي كوفيد -19 كان له تأثير كبير وسلبي على صناعة السياحة ، حيث دفعت المخاوف بشأن الفيروس السياح من جميع أنحاء العالم إلى إلغاء وتأجيل خطط السفر إلى ماليزيا. بالإضافة إلى ذلك ، استقبلت فيتنام ما يقرب من 1.45 مليون زائر صيني في الربع الأول من عام 2019 ، بانخفاض قدره 644000 في يناير من عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن قطاع السياحة الفيتنامي سيخسر 5 مليارات دولار إذا كانت الإجراءت المتبعة جرا جائحة **COVID-19** سيبقى قائمة حتى الربع الثاني لعام 2020 .

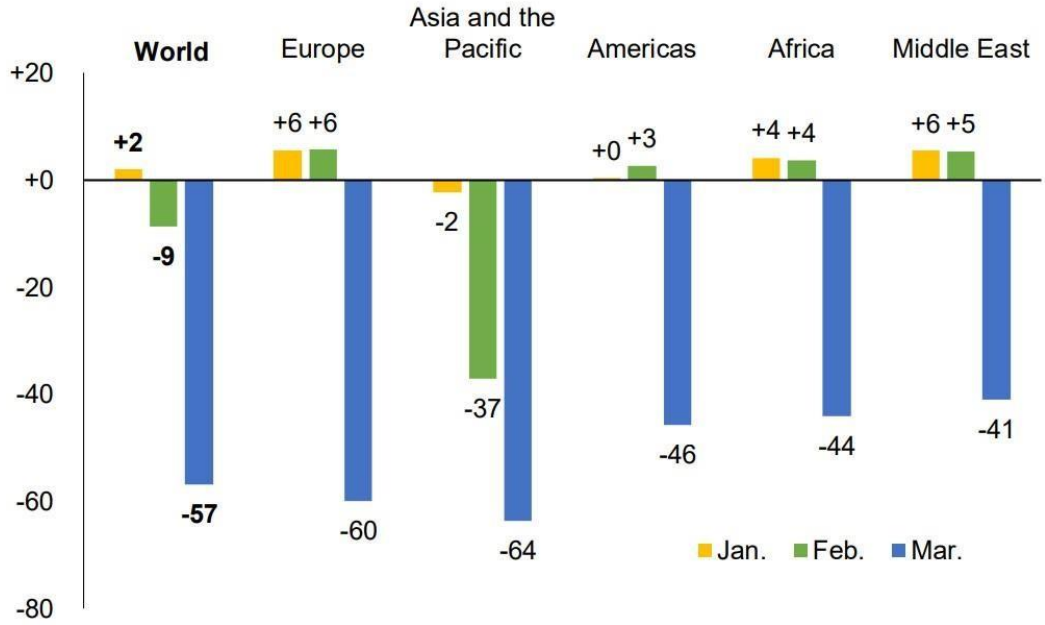

شكل (2): الوافدون السياحيون الدوليون ، يناير ، فبراير ، مارس 2020 (التغير٪)

مصدر الصورة منظمة السياحة العالمية (2020)

يمكننا أن نلاحظ بوضوح من الشكل (2) أنه خلال شهر مارس 2020 انخفض عدد السياح إلى (أقل بـــ 57٪) مقارنة بشهر مارس 2019 ، فقد فقدت دول آسيا والمحيط الهادئ 64٪ من السياح ، بينما خسرت أوروبا ما يقرب من 60٪ ، في حين أن يتراجع عدد السياح في الأمريكتين وإفريقيا والشرق الأوسط إلى نفس النسبة تقريبًا -46٪ و -44٪ و -41٪ على التوالي ، وهو أمر منطقي بسبب الإجراءات المتخذة مثل حظر السفر وإغلاق المطارات والحجر الصحي عالميا ، فكان تأثير الوباء الواضح على قطاع السياحة العالمية خلال الربع الأول من عام 2020 في انخفاض عدد السائحين بمقدار عشرين مليونا ، مما تسبب في خسائر مالية تقدر بنحو 80 مليون دولار.

كنتيجة مباشرة لـ **COVID-19** ، حذر المجلس العالمي للسفر والسياحة (**WTTC**) من أن 50 مليون وظيفة في قطاع السفر والسياحة العالمي قد تكون في خطر. و من المرجح أن يترك المدى الكبير للوباء الحالي تأثيرًا طويل الأمد على السياحة الدولية مقارنة بالصناعات الأخرى ، ومن المرجح أن يخفف بمجرد تخفيف القيود الشديدة. ويرجع ذلك أيضًا إلى التأثير المحتمل على المدى الطويل على سلوكيات الأشخاص التي من المرجح أن تصبح أكثر قلقًا بشأن السفر إلى الخارج في المستقبل.

المطلب الثاني : تداعيات كورونا على قطاع الصناعة

أدى إنتشار وباء كورونا السريع الى اتخاذ جميع الدول تقريباً لإجراءات الإغلاق العام، ما تسبب في تعطيل عمليات التصنيع في جميع انحاء العالم ومن بينها الصين التي أصبح

إقتصادها خلال العشرين سنة الماضية الأكثر تأثيرا في توجهات الاقتصاد العالمي، حيث لا تعتبر الصين دولة مصنعة ومصدرة فقط، بل هي اليوم واحدة من أكبر الأسواق الإستهلاكية وأسرعها نمواً. وتشير الاحصائيات أن 20% من التجارة العالمية تأتي في شكل منتجات وسيطة تصنع في الصين[1]، ويعد التصنيع الصيني ضرورة لكثير من سلاسل القيمة، كتلك المتعلقة بالأدوات الدقيقة ومعدات السيارات و الاتصالات، وبالتالي فإن حدوث أي اضطراب كبير في امدادات الصين في هاته القطاعات سيؤثر بشكل كبير على المنتجين في بقية أنحاء العالم.

و يمكننا أن نميز هنا بين ثلاث مستويات للصناعة عبر العالم التي تأثرت بشكل أو بأخر من جراء جائحة وباء فيروس كورونا وهي:

المستوى الأول (صناعة الغذاء): عندما يستمر انتشار الوباء في العديد من البلدان، فإن تأثر الصناعة الأولية سيزداد حدة حيث تكررت في الولايات المتحدة عمليات القتل الرحيم للخنازير ورمي كميات ضخمة من الحليب ومشاهد الكساد الاقتصادي الأخرى. وسكبت ألمانيا الكثير من البيرة. ولم تستطيع العديد من مطاعم الوجبات السريعة حتى إنتاج الهامبرغر. بسبب تفشي الوباء ،و توقف نقل وسائل الإنتاج الزراعية ، وصعوبة دخول وخروج علف الماشية وتربية الدواجن إلى السوق ، كما أن الخضار الناضجة غير قادرة على دخول السوق ، مما يجعل الخضروات تتعفن على الأرض ولا تحصد، وتذبح المواشي وتدفن وتتسبب في خسائر كبيرة وهدر ضخم.

المستوى الثاني (التصنيع): يعتبر قطاع التصنيع جزءًا رئيسيًا من الاقتصاد حيث يمثل ما يقرب من 16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2018. وفقًا لتقدير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، يمكن لتفشي فيروس كورونا تسبب في انكماش الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 5٪ -15٪ ، بسبب الانخفاض في قطاع التصنيع إلى جانب إغلاق المصانع. ونظرًا لأنتشار جائحة **COVID-19** في جميع أنحاء العالم ، تواجه الشركات المصنعة للسيارات والأغذية والمشروبات والمواد الكيميائية والآلات والكهرباء والإلكترونيات والمعادن والطيران والأدوية والطائرات مخاوف بشأن توافر المواد الخام.

في الأشهر الأخيرة، كان هناك طلب قوي على المواد الطبية. وفقًا لحساب بيانات (**UN COMTRADE**) قاعدة البيانات لإحصاءات التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة في عام 2018 ، شكلت صادرات الصين من الأقنعة الطبية 46.0٪ من إجمالي الصادرات العالمية كما شكلت صادرات الملابس الواقية 49.3٪ من إجمالي الصادرات العالمية.

و في ظل الانتشار العالمي للوباء، في عام 2020 ، المنتجات ذات القيمة التصديرية الكبيرة للمنتجات الوبائية للدفاع الوطني هي بشكل أساسي الأقنعة الطبية ، والقبعات التي يمكن

[1] - - سلام عبد الرؤوف سلام، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، ص83.

التخلص منها ، والقفازات الطبية (المواد البلاستيكية) ، والتصوير المقطعي المحوسب بالموجات فوق الصوتية ، والنظارات الطبية ، والملابس الواقية ، وأجهزة مراقبة المرضى ، مسحات قطنية من القطن الكحولي وأجهزة التنفس ومقاييس الحرارة بالأشعة تحت الحمراء.

المستوى الثالث (صناعة الخدمات): تضرر قطاع السفر والسياحة مع تفشي-**COVID 19**بشدة حيث تشير التقديرات إلى أن صناعة السياحة في الاتحاد الأوربي تخسر حوالي مليار يورو من الإيرادات شهريًا نتيجة لذلك التفشي بسبب شدة قيود السفر والركود العالمي المتوقع، وعلى هذا الأساس فإن الاتحاد الدولي للنقل الجوي **(IATA)** قدر أن عائدات صناعة السفر يمكن أن تنحفض بمقدار 252 مليار دولار أمريكي ، أي أقل بنسبة 44 في المائة من رقم عام 2019. و وفقا لإحصاءات وزارة النقل في جمهورية الصين الشعبية في عام 2020 ، أرسلت سكة حديد عيد الربيع 210 مليون مسافر، بانخفاض سنوي قدره 47.3٪ ، وبلغ عدد مستخدمي الطرق السريعة 1.21 مليار راكبًا ، بانخفاض سنوي قدره 50.8٪ ، وعدد ركاب الممرات المائية 16.89 مليون مسافر بإنخفاض سنوي بنسبة 58.6٪ ، وركاب الطيران المدني 38.39 مليون ، بانخفاض على أساس سنوي 47.5٪ لكن الخدمات عبر الإنترنت ارتفعت بشكل كبير. الاستماع إلى الأغاني أو اللياقة البدنية أو التعلم من خلال الإنترنت و
الدورات التدريبية عن بعد، وجعل العمل من المنزل ، التطبب عبر الإنترنت. حجم سوق التعليم عبر الإنترنت في 2020 هو من المتوقع أن يتجاوز **300** مليار يوان في الصين بإختصار ، نظرًا لتفشي**COVID-19** ، من الصعب نقل المنتجات الزراعية (المستوى الأول) للمعالجة في الصناعة (المستوى الثاني) ، مما يؤدي إلى الخسائر والنفايات. في نفس الوقت، لا يمكن تسليم الأسمدة والآلات الكيماوية التي تنتجها الصناعة (المستوى الثاني) للمزارعين (المستوى الأول)، مما يؤثر بشكل أكبر على الصناعة بشكل عام. توقف أو تباطؤ الصناعة (المستوى الثاني) تسبب في فقدان النقل من الصناعة (المستوى الثالث). حتى لو كانت عملية التصنيع تنتج المنتجات ، فإن نقص القوى العاملة في النقل سيجعل المنتجات غير قادرة على الوصول إلى الأسواق. و يؤدي نقص موظفي المبيعات في قطاع الخدمات إلى بطء الحركة أو إهدارها السلع في المستويين الأول و الثاني. كما يرجع ذلك إلى إغلاق قطاع السياحة و صناعة المطاعم التي تؤثر سلبًا على صناعة الغذاء. بسبب الحفاظ على المسافة الاجتماعية وتقليل حركة الأشخاص، ستقيد جميع الصناعات بعضها البعض.

المبحث الثاني: أليات مواجهة الآثار السلبية لوباء كورونا على الأمن الإقتصادي للدول.

تتسبب الأوبئة في تأثير مالي قصير الأجل وتأثير اقتصادي طويل الأجل على الدول في

جميع أنحاء العالم، والتي تبذل جهودا ملحوظة للحد من انتشار الوباء كفرض الحجر الصحي ، وإعداد المرافق الصحية ، وعزل الحالات المعدية ، وتعقب المخالطين بشكل يضغط بشكل كبير على موارد الصحة العامة والموارد البشرية وتكاليف التنفيذ .فتزداد نفقات النظام الصحي اللازمة لتوفير المرافق الصحية للحالات المعدية وترتيب المواد الاستهلاكية مثل المضادات الحيوية والإمدادات الطبية ومعدات الحماية الشخصية.

يمكن أن تؤدي الأوبئة أيضًا إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب توقف النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق ، مما يتسبب في ضغوط مالية أكثر و أكبر، لا سيما في البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض ، وبسبب ارتفاع الإنفاق على الصحة العامة ، والانهيار الاقتصادي ، وتراجع الإيرادات الناتجة عن عجز الحكومات عن زيادة الإيرادات بسبب الحجر الصحي وحظر التجول تكون الصدمات الاقتصادية شائعة أثناء الأوبئة بسبب نقص العمالة بسبب المرض وارتفاع معدل الوفيات، والسلوك الناجم عن الخوفكتخزين المواد الاستهلاكية بكثرة ما يسبب الندرة الغير مبررة، بخلاف تعطيل النقل، وإغلاق أماكن العمل، وتقييد التجارة والسفر، وإغلاق الحدود البرية وهي أسباب تؤدي الى التباطؤ الاقتصادي بشكل يهدد الأمن الإقتصادي. وهنا تبرز الحاجة الى معرفة آليات مواجهة الآثار السلبية لوباء كورونا على الأمن الاقتصادي للدول.

المطلب الأول: السياسات الحكومية

يزداد قلق الدول بإختلاف مستوياتها من أن التدابير المتخذة لمواجهة تفشي وباء كورونا من قبل الحكومات تزيد من التكاليف المجتمعية. وتؤثر بصورة قوية في النشاط الاقتصادي للدول؛ فقد أصدرت البيانات الأولية لاقتصاد الصيد في الربع الأول من عام (2020) انخفاضًا بنسبة (2020). وتتمثل التكاليف الاقتصادية في مصدرين؛ هما[1]:

- تكاليف الرعاية الصحية: ويُحسب فيها التكاليف المباشرة للفيروس؛ كتكاليف إقامة الرعاية الحرجة للمرضى؛ إذ يبلغ متوسط تكلفة إقامة المريض الواحد في الولايات المتحدة نحو (2000) دولار أمريكي في اليوم الواحد. وتبلغ تكلفة اختبار الفيروس (51) دولارًا.
- خسائر النشاط الاقتصادي والعمالي: يؤثر انخفاض الطلب وعمليات الإغلاق الإلزامية في النقل والخدمات الغذائية والفنون والترفيه. ويفقد النقل الجوي (70%) من إيراداته؛ في حين يفقد النقل البري (50%) ومن المتوقع استمرار ذلك حتى (مايو 2022). وفي الدول التي يعتمد مواطنوها على التسوق الإلكتروني نجد أن انخفاض الطلب على السلع لم يتأثر كثيرًا. لكن ذلك لا يعني عدم تأثر القطاعات الأخرى؛ أهمها تأثر الناتج المحلي للدول؛ ففي أمريكا قد انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة (4.4%). والخسائر الأكبر

[1] -تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها ص 273

والأهم قد حدثت في العمالة وخسارة الكثير من الموظفين وظائفهم نتيجة الإغلاق التام؛ وقد تأثرت العمالة الأمريكية بنسبة (6.6%) وهو ما يكون أعلى من ذلك في الدول النامية. وعلى مستوى الدول العربية قدر البنك الدولي تأثر الدول العربية بأزمة كورونا في عام (2020) تصل إلى (3.7%) من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة أي: ما يعادل (42) بليون دولار تقريبًا[1]، وخسارة (1.7) مليون موظف وعامل وظائفهم ومصدر رزقهم؛ وانتقال ما يقرب من (8.3) مليون فرد لدائرة الفقر.

وعلى هذا الأساس عمدت حكومات الدول العربية والأجنبية إلى اتخاذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسعية والتي من شأنها مساعدة الفئات والقطاعات الأكثر تضررًا على الاستمرار والخروج من الأزمة بأقل خسائر. لكن تحتاج الحكومات أيضًا إلى ربط شروط ذكية بعمليات الإنقاذ التي تحمي المصالح العامة؛ مثل: الإجراءات التي تتطلب من الشركات الاحتفاظ بالعاملين أو حظر إعادة شراء الأسهم. يجب علهم أيضًا إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ما يضمن إعادة مكافآت الاستثمار العام؛ مثل: تمويل البحث والتطوير للوصول إلى لقاح لوباء كورونا بدلا من ترك المهمة إلى القطاع الخاص؛ ومن بين تلك السبل ما يأتي:

1- ضخ البنوك المركزية سيولة إضافية في السوق الاقتصادي. لكن هذه المرة يجب عليها وضع الأسس لانتعاش شامل ومستدام. يقوم البعض بالفعل بتنظيم مساعداتهم لضمان علاقة تكافلية مع القطاع الخاص؛ على سبيل المثال: قامت الحكومة الفرنسية بعمليات إنقاذ لقطاعي السيارات والطيران بشرط الحد من انبعاثات الكربون
2- تقديم التسهيلات الائتمانية كافة. وتأجيل سداد القروض والمستحقات أطول مدة ممكنة.
3- تقديم وزارة المالية للإعانات للشركات والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا من الأزمة.
4- الإعفاءات الضريبية للشركات.

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية في التخفيف من الآثار الإقتصادية السلبية لوباء كورونا.

تعرض عمل المنظمات الدولية الى شيء من الاضطراب الذي أحدثه الوباء المستجد، فمن منظور سياسي أثارت جائحة **COVID-19** ردود فعل قومية وأحادية بدلاً من التعاون والتنسيق الدوليين. كما أدى إلى إثارة الخصومات والانقسامات القائمة (خاصة العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة والصين) وخلق انقسامات جديدة بما في ذلك تلك بين الحلفاء المقربين. وجدت المنظمات الدولية نفسها في مرمى هذه التوترات وكان رد فعلها مختلفًا فمن ناحية، عكسوا الانقسامات السياسية، التي تجسدهاعلى أفضل وجه الشلل الذي أصاب مجلس

[1] - نفس المرجع ص 274

الأمن طوال شهر نيسان (أبريل) بأكمله وكان أول قرار يتخذ بشأن الوباء المستجد 1 يوليو (جويلية) ومن ناحية أخرى، فقد وفروا فرصًا لتجديد الوحدة والالتزام في مواجهة عدو مشترك يهاجم جميع البلدان بشكل عشوائي.

وفي إطار مواجهة الأثار الإقتصادية السلبية لوباء كورونا عملت عدة منظمات دولية على المساهمة في محاولة تخفيفها، فنجد مثلاً:

1- أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار **EBRD** عمل و بشكل عاجل في جميع المناطق التي يستثمر فيها الى تقديم الدعم الفوري للشركات التي تعاني من تأثير وباء فيروس كورونا. كما وافق مساهمو البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على إطار عمل - كخطوة أولى - سيوفر ما يصل إلى مليار يورو للعملاء الذين يعانون من صعوبات مؤقتة **(**تمت الموافقة على المقترحات في 13 مارس**).**

2- قامت المفوضية الأوروبية بتنسيق استجابة أوروبية مشتركة لتفشي فيروس كورونا .عن طريق اتخاذ إجراءات حازمة لتعزيز قطاعات الصحة العامة والتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية في الاتحاد الأوروبي وحشد جميع الوسائل المتاحة لمساعدة الدول الأعضاء على تنسيق استجاباتها الوطنية وتقديم معلومات موضوعية حول انتشار الفيروس والجهود الفعالة لاحتوائه.

3- مجلس التعاون الإقليمي **RCC** سراييفو – دعا المجلس الى تبادل المعلومات والتنسيق و التعاون من أجل الحصول على استجابة فعالة لمكافحة الوباء .العمل على ترك قنوات الإتصال مفتوحة في المنطقة لتزويد المنطقة بالأدوية والمعدات الطبية والمواد الغذائية في المقام الأول،وفي هذا الإطار صرح ماجليندا بريغو، الأمين العام للمجلس، إننا نتحمل مسؤولية التصرف بشكل عاجل والمساهمة بشكل حاسم في ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي، والحفاظ على تشغيل سلاسل التوريد، ومنع تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها منطقتنا بالفعل.

4- بنك الائتمان لإعادة الإعمار الألماني **KfW** قدم البنك قروضاً للشركات لتحسين السيولة وتغطية تكاليف التشغيل للشركات المتعثرة.

5- غرفة التجارة والصناعة الألمانية**(DIHK)** قدم قروض بضمانات حكومية ضمان بنسبة 100 في المائة – وقدم للشركات الألمانية إرشادات واضحة فيما يتعلق بالمعايير التي يتعين عليها بموجبها تكييف أعمالها من أجل الوقاية من الوباء بعد الإغلاق كما دعا إريك شفايتسر رئيس **DIHK** الى سد فجوة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد إطار العمل لإعادة التشغيل.

6- مجموعة البنك الدولي استخدام البنك أدواته لتمويل جهود التصدي للكوارث، من خلال استجابة مجموعة البنك الدولي في أربعة مجالات رئيسية هي:

- إنقاذ الأرواح التي تهددها الجائحة
- حماية الفئات الفقيرة والأشد احتياجا

- الحفاظ على الوظائف ومنشآت الأعمال
- العمل على بناء تعاف أكثر قدرة على الصمود

7- منظمة التجارة العالمية سعت المنظمة الى توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب والتي تعتبر واحدة من أكثر الوسائل فعالية لمعالجة هذا النوع من الأزمات إذ أن الجمهور المطلع هو في وضع أفضل لاتخاذ قرارات سليمة بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة ، حيث توف المنظمة أحدث المعلومات المتعلقة بالتجارة بما في ذلك الإخطارات ذات الصلة من قبل أعضاء منظمة التجارة العالمية ، وتأثير الفيروس على الصادرات والواردات وكيف تأثرت أنشطة منظمة التجارة العالمية بالوباء.

8- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قامتالوكالة بعمل حاسم في داخل الولايات المتحدة وخارجها وتمثلت أولوياتها في الاستجابة من أجل حماية السلامة والأمن الصحي للقوة العاملة العالمية ، ومواصلة مهمة إنقاذ الحياة في جميع أنحاء العالم ، ودعم البلدان الشريكة في ضد الجائحة.

الفصل الثالث: الحلول المقترحة لمواجهة آثار الأوبئة التخفيف من تداعياتها الإقتصادية

تمهيد

خلال القرن الماضي واجه الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والكوارث والتي تسببت في حالات ركود عميقة مثل فترة الكساد العظيم في عام 1927، ومن هذه الكوارث والأزمات التي هزت العالم الحربين العالميتين الأول والثانية والأنفلونزا الاسبانية وأزمة الدين الأوربية، وفي الوقت الحاضر يواجه العالم جائحة كورونا والتي تعتبر كارثة من جميع النواحي الإنسانية والاقتصادية والسياسية، ومن أشد التخوفات التي تواجهها الدول إنعكاس جائحة كورونا على الاقتصاد والتي يعتقد بأنها ستدفع الإقتصاد العالمي إلى أعمق ركود متوقع منذ قرن. وما يعزز الاعتقاد بأن الركود الاقتصادي أصبح وشيكاً، إنخفاض الناتج العالمي بمستوى ثلاثة بالمئة هذا العام وفق ما أفاد صندوق النقد الدولي، وبحسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي (الثلاثاء 14 نيسان/ أبريل 2020)[27] يتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي أعمق ركود منذ قرن مع انخفاض الناتج العالمي بمستوى 3 **%** هذا العام، وقد يكون بإمكان الاقتصاد العالمي تحقيق انتعاش بنسبة 5.8 بالمئة في 2021 إذا تم احتواء الفيروس وعادت الحركة الاقتصادية إلى طبيعتها.

وسنحاول في هذا الفصل وضع مجموعة من الإقتراحات، نرى من وجهة نظرنا أنها ستسهم في تخفيف الآثار الإقتصادية التي سببها فايروس كورونا.

1- إيقاف التدهور الإقتصادي والحد من تأثيرات جائحة كورونا.

تعتبر الخطوة الأولى في مواجهة الانكماش و الركود الاقتصبادي المحتمل جراء الجائحة هي إيقاف المصدر الرئيسي للأزمة من خلال:

أ- الإجراءات المباشرة في احتواء وإيقاف الجائحة: والمقصود بذلك درجة تفاعل الحكومات تجاه حالات الأزمات والطوارئ المفاجئة من عمليات وأنشطة وسرعة في الاستجابة لغرض إيقاف هذه الأزمات واحتوائها، والجدير بالذكر أن التفاعل تجاه جائحة كورونا منذ بداية 2020 تفاوت من دولة إلى أخرى كما هو الحال في التجربة الصينية، والتي تفوقت على كل من التجربة الكندية والإيطالية، الأمر الذي أدى إلى احتواء الصينين للأزمة بوقت أقصر وانخفاض الخسائر البشرية أقل بكثير بنظرائها الأخرين.

ب-إجراءات المعالجة والإنقاذ الاقتصادي الفورية: بالرغم من أهمية تطبيق الإجراءات المباشرة واحتواء الأزمة إلا أنه قد يترتب على ذلك العديد من الأثار الاقتصادية كتأثيرات الحجر الصحي على الحركة والنشاط الاقتصادي، وهنا تظهر أهمية وضرورة تطبيق إجراءات المعالجة والإنقاذ الاقتصادي الفورية والتي يقصد بها التدخلات الاقتصادية في فترات الحجر الصحي والفترات التي تليها لمنع تضرر

[27] -تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي و سبل مواجهتها ص 42

القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاع الخاص بكافة مستوياته، من المنشآت الصغرى وحتى العملاقة نظراً للأهمية التي يشكلها هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد، كما أن فترات الجمود الناتجة عن الحجر الصحي قد تتسبب بإفلاس عدد كبير من هذه الشركات مما يترتب عليه العديد من التبعات شديدة التأثير كارتفاع معدلات البطالة وتراجع الناتج المحلي، وبالنظر إلى التجربة الصينية نجد أن هذه العملية تم تطبيقها بالفعل من قبل الحكومة حيث تم ضخ 156 مليار دولار لدعم الاقتصاد الصيني في شهر فبراير من العام 2020.

ويمكن في ما بعد التأكد من جدوى هاته الإجراءات من خلال قياس التغيرات الاقتصادية والتي يعبر عنها بنسب التراجع والنمو.

2- تفعيل دورالقطاع المصرفي من خلال استخدام السياسات النقدية.

أدوات السياسة النقدية: هي الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة.

من خلال التعريف نجد أن السياسات النقدية تعمل بشكل رئيسي على التحكم بحجم المعروض النقدي المطروح في الاقتصاد (رفع - خفض)، وهنا يظهر التساؤل الأهم: لماذا تسعى السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى التحكم بحجم المعروض النقدي؟

نلاحظ أن التعريف لم يظهر أهداف السياسة النقدية وغاياتها النهائية وجعلها مهمة على حد تعبيره (تعظيم أهداف معينة) لذا يتوجب التوصل لأهداف السياسة النقدية وتأثيراتها من أجل معرفة دور هذه السياسات في مواجهة الانكماش والركود، من ناحية أخرى فإن الاعتماد على

الاقتباسات والاستشهادات الجاهزة لا يجدي نفع لأننا بحاجة لمعرفة التسلسل والتتابع المنطقي للتأثيرات وهذا ما سنفقده في حال الاقتباس، كما أن معرفة أهداف السياسية النقدية ممكنه من خلال تطبيق المنطق الاقتصادي في حالات شح ووفرة المعروض النقدي وكذلك الاوضاع الاقتصادية ومدي احتياجها للنقد، ففي حالة ارتفاع حجم المعروض النقدي بشكل يتفوق على كمية المعروض السلعي فهذا يعني وجود كمية كبيرة من النقد تفوق احتياجات التبادل والقيمة الفعلية للسلع، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وفق العلاقة المباشرة بين نمو المعروض النقدي وتضخم الأسعار الطويل الأجل، وهذا ما يعرف بالتضخم، بالمقابل فإن انخفاض المعروض النقدي بشكل أقل من احتياجات الاقتصاد في تنفيذ عمليات التبادل التجاري والإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى شح السيولة و بالتالي عرقلة تنفيذ العمليات الاقتصادية، هذه الحالات تدعو السلطات النقدية إلى ضرورة التأثير على حجم المعروض النقدي لتحقيق التوازن الفعال والمؤثر في الاقتصاد.

أما من حيث الوضع الاقتصادي وتحديداً في حالة تراجع الاقتصاد والتي ينخفض فها الناتج المحلي وترتفع معدلات البطالة أين يحدث انخفاض في الإقبال على السلع نظراً لضعف الدخل مما يعني انخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وهذه الحالة تعرف

بالانكماش وهو الانخفاض المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وفي هذه الحالة يتمثل دور السلطات النقدية من خلال الإسهام في تحفيز الاقتصاد وذلك عن طريق استخدام السياسة التوسعية والتي تتحقق عندما تستخدم السلطة النقدية إجراءاتها للتحفيز عن طريق الإبقاء على أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمعدل أقل من المعتاد أو تزيد من إجماليٍ المعروض من النقود في الاقتصاد بسرعة أكبر من المعتاد، ويتم استخدام هذه السياسية تقليديًا لمحاولة تقليل البطالة أثناء الركود عن طريق خفض أسعار الفائدة على أمل أن يؤدي الائتمان الأقل تكلفة إلى جذب الشركات لاقتراض المزيد من الأموال وبالتالي التوسع، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الطلب الإجمالي على جميع السلع والخدمات في الاقتصاد) مما سيزيد من النمو على المدى القصير.

3- تفعيل دور الدولة (السياسات المالية).

كمدخل لمعرفة السياسات المالية للدولة ينبغي التعرف على مفهوم النفقة العامة والتي تعرف بأنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق نفع عام. وهذا المفهوم يساعد على التفريق بين نفقات الدولة وإيراداتها والتي تشكل بمجملها أبرز عناصر السياسية المالية، أما السياسيات المالية في الأسلوب التي يتم من خلاله تحصيل أو أنفاق أموال الدولة وكذلك تعرف بأنها استخدام تحصيل الإيرادات الحكومية (الضرائب أو الاقتطاعات الضريبية) والمصروفات (الإنفاق) للتأثير على اقتصاد بلد ما، وقد تطور استخدام الإيرادات والمصروفات الحكومية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كنتيجة للكساد الكبير. هذا يعني أن أحد أهم استخدامات السياسات المالية ترتكز على التدخل في الاقتصاد والتأثير على وضعة وهذا ما يعارضه بعض الاقتصاديين بخلاف كينز والذي يرى أن لكل من القطاعين العام والخاص دور فاعل في الاقتصاد وبهذا يؤيد كينز تدخل الدولة في بعض المجالات لغرض تعزيز الاقتصاد، وفي نظريته يعتقد أن اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافراد على مستوى الاقتصاد الجزني. وقد أكد على دور الطلب الإجمالي على السلع وأن لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصباد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي. حيث يعتقد أنه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد.

4- تفعيل دور المؤسسات الدولية في إنقاذ الاقتصاديات المتضررة.

من أشد التأثيرات السلبية لجائحة كورونا هو ضربها للإقتصاديات القوية والأكثر تأثيراً على مستوى الاقتصاد العالمي مما ينذر بأزمة اقتصادية عالمية تطال جميع الدول سواء المتأثرة بالجائحة أو الغير متأثرة حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينتكمش نمو الاقتصاد العالمي بمعدل -4.9 **%** في عام 2020، وبحسب أحدث تقارير الصندوق فإن تأثير جائحة كورونا المستجد على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلبا من المستوى المنتظر. ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجا مما أشارت إليه التنبؤات السابقة،

وكذلك توقعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية في يونيو/ 2020 أن يبلغ إجمالي الديون العالمية 76 تريليون دولار ما يعادل 95 **%** من الناتج العالمي[28]، هذه المؤشرات والتوقعات تستدعي تدخل وتفعيل دور المؤسسات الدولية التي تعني بالقضايا العالمية وتمتلك خاصية التأثير على الدول مثل الأمم المتحدة والتي تشرف على العديد من المؤسسات القوية والمتخصصة كالبنك الدولي والذي يعرف بأنه أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ التي تتعرض لها الدول والشعوب ولاحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية.

5- تعظيم العوائد الاقتصادية وتفعيل الاستثمار الخارجي.

مواجهة الركود الاقتصادي تتطلب إجراءات تعمل على تحقيق قيمة إقتصادية حقيقة تضاف إلى الدخل والناتج المحلي والقومي، ولتحقيق هذا الجانب ينبغي توجيه الأموال إلى مراكز استثمارية فعالة وبالتأكيد أن مثل هذه المراكز لن تتواجد في اقتصاد راكد ما يعني توجيه الأموال نحو الخارج. فإنشاء المشاريع تمثل أحد أوجه الإنفاق العام والذي يعتبر من جوانب السياسة المالية، وفي حالة محدودية أموال الدولة تصبح أمام خيارين إما الإنفاق العام أو الاستثمار الخارجي، من خلال تعظيم العوائد الاقتصادية عن طريق تنفيذ المشاريع وفق أسلوب (**POT**) والذي يعني تولي مستثمر من القطاع الخاص بعد الترخيص له من الدولة أو الجهة الحكومية المختصبة بتشييد وبناء أي من مشروعات البنية الأساسية كإنشاء مطار أو محطة لتوليد الكهرباء من موارده الخاصة على أن يتولى تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين 30 أو 40 سنة وخلالها يتولى تشغيل المشروع بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها بالإضافة إلى تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا المشروع وبعد انهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع بعناصره إلى الدولة ومن ثم فهذا يعني وجود آلية تمويلية لإنشاء البنى الأساسية في مجتمع ما بعيداً عن موارد الدولة، وهذا ما يتيح للدولة استخدام مواردها في مجالات أخرى.

6- الانتقال إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي.

انتهاء جائحة كورونا واحتواءها أمر لم يتم تأكيده بعد وهذا يضعنا أمام عدة احتمالات، والأسواء من هذه الاحتمالات استمرار الجائحة وضربها مره أخرى للإقتصاد العالمي، أو التعرض لجائحة أخرى، وكلا الاحتماليين سيضع الإقتصاديات في وضع حرج للغاية مما قد يوصلها إلى حافة الانهيار، لهذا السبب يتوجب العمل على إجراء مزدوج بحيث يحمي الاقتصاد في حالة تكرر واستمرار الجائحة وفي نفس الوقت يعمل على مواجهة الركود المحتمل وتحفيز الإقتصاد وهذا ما يحققه التحول نحو الاقتصاد الرقميإ الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن تعريف الاقتصاد الرقمي وملامحه ومميزاته عن غيره في مواجهة الجائحة.

---

[28] - تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي و سبل مواجهتها ص49

تعريف الاقتصاد الرقمي: يصف الاقتصاد الرقمي انتشار استخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. مما يؤدي إلى زيادة الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة، وللإقتصاد الرقمي دور حاسم في إنشاء مجتمعات "ذكية" حيث تستخدم جميع الجهات الفاعلة -السلطات الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنون. خاصة الشباب والنساء - أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها لاتخاذ قرارات فعالة وتتحدد ملامح الاقتصاد الرقمي من خلال الجوانب الآتية:

الحكومة الإلكترونية: الحكومة الإلكترونية هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض. وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومات في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للإرتقاء بجودة الأداء، وتعريف الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية، و بصيغة أخرى تعنى تغير أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتصف بالروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات إلى أسلوب معتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية بهدف تقديمها للمواطن بطريقة سهله عبر شبكة الانترنت مما يوفر الكثير من الجهد والمال لها فتنخفض بذلك تكلفة أداء الخدمة، وجود مثل هذه الخاصية في الاقتصاد يساعد على جانبين، فمن ناحية يعمل على تحقيق سرعة الاستجابة لعملية الدعم الاقتصادي في حالة تفاقم الجائحة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تساعد في تسريع الدورة الاقتصادية وتسهيل العمليات التشغيلية والتي تحفز الاقتصاد في مرحلة ما بعد الجائحة ما يخفف وطئة الركود وتقليص أثارة وفترته الزمنية.

النقود الإلكترونية: يعرف البعض النقود الالكترونية بأنها عبارة عن القيمة المخزونة او وسيلة الدفع المدفوعة مسبقاً تكون فها الأموال مسجلة او القيمة متوفرة ومخزونة على جهاز الكتروني في حيازة المستهلك, وفي الوقت الراهن توجهت الكثير من الدول المتقدمة نحو التعامل النقدي الإلكتروني الكامل ومن هذ الدول هولندا حيث أن التعامل يكاد ينعدم التعامل بالنقود الورق، التعامل مع هذا النوع من النقود يساعد على استمرار العمليات المالية مع أي وضع حتى ولوكان هذا الوضع يمثل حالة الحجر الكامل ولأي فترة زمنية نظراً لخصائصها التي لا تتطلب التقابض والتقاء أطراف التعاملات الاقتصادية، كما أن سرعة وأمان التداول للنقود الإلكترونية يعمل على رفع عملية دوران النقد الأمر الذي يعتبر عامل رئيسي للخروج من حالة الركود الاقتصادي.

البنوك الإلكترونية: وهي البنوك التي يقوم عملائها (المرخص لهم) ببعض أو كل العمليات المصرفية (التقليدية و المتاحة من البنك) و التأثير علي النظام المحاسبي للبنك فوراً وبشكل مباشر من خلال الشبكات الإلكترونية أو غير مباشرة من خلال منافذ البنك أو خط تليفون، وهذا التفاعل يتم عن بعد وذلك مباشرة عندما يكون متصلاً، باستخدام حاسبه الآلي

المجهز لهذا الغرض بالبنك من خلال شبكة إلكترونية للاتصال كالويب لتنفيذ عمليات مصرفية إلكترونية والمحاسبة عليها آنياً أو غير مباشرة عندما يتعامل مع البنك بإحدى وسائل الدفع لنقود إلكترونية كبطاقات الانتمان و بطاقة الصراف الآلي من أحد المنافذ المتصلة بالبتك لتنفيذ هذه العمليات.

الأسواق الالكترونية: الأسواق الإلكترونية هي أسواق متصلة عبر شبكات اتصالات حديثة ومدعومة بأجهزة كمبيوتر عالية السرعة، في السوق الإلكترونية لا يجب أن يكون المشترون والبائعون في نفس الموقع الفعلي من أجل التفاعل وهذا يمثل فائدة بالغة في حالات الحجر الصحي، ومع التطور الهائل للإنترنت ستلعب الأسواق الإلكترونية دورا أكثر أهمية في حياة الناس اليومية، حيث أصبحت شبكة الويب العالمية الواجهة العالمية للأسواق الإلكترونية، ويمكن للأشخاص استخدام الويب للوصبول إلى مختلف الأسواق الإلكترونية افتراضيًا من أي مكان وفي أي وقت، كما يمكن للمستثمرين العاديين استخدام الإنترنت لإجراء التداول عبر الإنترنت من خلال شركات الوساطة عبر الإنترنت .

خاتمة

خاتمة:

تعتبر الأوبئة من أهم الأخطار التي تهدد أمن المجتمع الدولي، فهي قادرة على إحداث تدهور إقتصادي و إجتماعي هائل وشديد، وجائحة فايروس كورونا المستجد كوفيد-19 هي بالتأكيد واحدة من أهم الأوبئة التي مست الأمن الإقتصادي العالمي عبر التاريخ، فقد مس تأثيرها جميع القطاعات الإقتصادية دون إستثناء (الزراعة و الفلاحة الدولية، الصناعة الدولية، التجارة الدولية، النقلو اللوجيستيات، السياحة و السفر والطيران الجوي، قطاع النفط و الصناعات الإستخراجية، قطاع تكنولوجيا المعلومات،....إلخ). ونتج عن هذا ركود إقتصادي عالمي حاد خلال النصف الأول من عام 2020، من خلال تراجع العرض و الطلب الكليين، وكذا الإستهلاك والنفاق العام وحركة التجارة الدولية وكذا سلالسل التوريد، قطاع التصنيع العالمي و الخدمات، قطاع النقل و عائدات السياحة، تدفقات الإستثمارات الأجنبية ، وتراجع أسعار النفط ومؤشرات الأسواق العالمية.

تسببت جائحة كورونا كوفيد-19 في حالة من عدم اليقين حول مدى حدة الآثار الإقتصادية وطول مدتها، فالتوقعات ظلت تتغير من شهر الى أخر، وأظهرت بشكل واضح ضعف آليات مواجهة هذا النوع من التهديدات، خاصة أنها وضعت دول العالم أمام خياريين إما عرقلة النشاط الإقتصادي بتفعيل تدابير و إجراءات محاصرة الفايروس لحماية صحة البشر، أو المحافظة على الأنشطةالإقتصادية وتحفيز النمو وتجاهل صحة البشر، ما أجبر الدول على تنفيذ سياسات وتحمل المزيد من التكاليف لإيجاد توليفة تضمن التوازن بين الخياريين.

حاولت المنظمات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين القيام بإجراءات تمويلية سريعة لمساعدة اقتصادات الدول الأكثر تضررا من أزمة الوباء رغم أن الأمم المتحدة بمؤسساتها خاصة مجلس الأمن الدولى, فشلت فى إنفاذ دعوات وقف إطلاق النار فى مناطق الصراعات المسلحة. خاصة فى الشرق الأوسط من أجل التصدى للوباء؛ بسبب خلافات القوى الكبرى ذات المصالح المتضاربة فى تلك المناطق.

في النهاية أفرزت جائحة كوفيد-19 العديد من الصدمات الخارجية، التي حاولت نظريات العلاقات الدولية تفسيرها و التنبؤ بها، وهو ما أدى الى ضرورة اعادة النظر في مجموعة من المفاهيم ، كالعولمة مثلاً، و الإعتماد المتبادل، وتعزيز دور الدولة كفاعل أساسي ورئيسي في العلاقات الدولية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب

1- السعيدي جميلة وآخرون، **تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2020).

2- الفقي مصطفى و آخرون، **تداعيات الجائحة**، (مكتبة الإسكندرية، 2020).

3- الحنفي أحمد خالد، **التداعيات الإقتصادية لفايروس كورونا على الدول العربية** ، (صندوق النقد العربي، 2020).

ب- الدوريات

1- حنفي علي خالد، « **الأوبئة ونظريات العلاقات الدولية** »، مجلة السياسة الدولية، عدد 221، جويلية 2020، مجلد 55.

2- غبولي أحمد، وتوايتية الطاهر، «**دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا كوفيد-19**»، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المجلد 20، سبتمبر 2020.

3- بن عديدة نبيل، « **تأثير فايروس كورونا على علاقات العمل** »، مجلة القانون العمل التوظيف، أوت 2020.

4- سالم نسرين، و بن مساهل آلاء الرحمان، « **إنعكاسات المهددات الراهنة للأمن الإنساني على دول المغرب العربي: دراسة في تداعيات التهديد الوبائي**»، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، عدد 3، سبتمبر 2020، مجلد 3.

5- بونوار بن صايم، «**أثر جائحة كوفيد-19 على الدراسات الاقتصادية**»، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، عدد 02، 2020، مجلد 05.

6- كرامة مروة و أخرون ، « **تأثيرالأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي**»، مجلة التمكين الإجتماعي، عدد 02، جوان 2020، مجلد 02.

ت- البحوث الجامعية

1- بن حمزة نبيل، **البعد الإقتصادي للأمن الوطني الجزائري**، (مذكرة ماجيستير غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية – جامعة الجزائر 3 – ، 2014/2013 .